Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطلبة:

- مريم غرابي
- كنزة قاضي
- إبتسام نش

إشراف الدكتور:

عمر بوضربة

السنة الجامعية:

1435 – 1436 هـ/ 2015 – 2015 م

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَاۖ إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة: الآية 32

إهداء:

إلى الذي علمنا أن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، إلى سيد المرسلين وحبيب المتقين، إلى حبيبنا وقرة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الدقيقة الواحدة من فاتح نوفمبر (تشرين الثاني) 1954...

إلى أول أصبع جزائرية حركها الأزل، وضغط بها

القدر الرابض، على زناد البعث، لتطلق القذيفة المسحورة

الأولى فتشعل فتيل الثورة الكبرى في دروب الجزائر الحالمة

وأحراشها السكرى، ورمالها العطشى، وجبالها الغضبى...

إلى الحبيبة الأزلية والأبدية...

إلى أرض الأمجاد والبطولات والمعجزات...

إلى معقل الأبطال وكعبة الأحرار...

إلى الجزائر الخالدة...

شكر وتقدير

الحمد والثناء أولا وأخيرا لله عز وجل على كرم

فضله وجزيل نعمه، ثم إلى الأستاذ المشرف

عمر بوضربة الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته وكان بحق نعم الأستاذ الموجه

شكرا جزيلا أستاذنا الفاضلولكل من

قدم لنا يد المساعدة

المختصرات المستخدمة في البحث:

- جبهة التحرير الوطني: جبهة ت.و
- جيش التحرير الوطني: جيش ت.و
- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: ح.م.ج.ج
- الولايات المتحدة الأمريكية: و.م.أ
- الاتحاد السوفياتي: إ.س
- منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: م.م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1.
- الحرب العالمية الثانية: ح.ع.II

مقدمة

مقدمة:

جاء الإعلان عن الثورة التحريرية المسلحة في أول نوفمبر 1954 ليضع حدا لمرحلة طويلة من النضال السياسي المرير، فكان الإعلان عن الكفاح المسلح كخيار نهائي بعد أن اقتنعت به مجموعة من قيادات التيار الاستقلالي للخروج بالمطالب الوطنية من دائرة المزايدات السياسية الممزوجة بالمطامح الشخصية لبعض الزعامات.

ولم يكن من الصدفة الشروع في العمل المسلح لتحرير الوطن في مرحلة تاريخية اتسمت فيها العلاقات الدولية بما كان يعرف بمرحلة التعايش السلمي والانفراج الدولي في العلاقات بين المعسكرين، اللّذين كانا يخوضان حربا باردة على كافة المستويات السياسية والأيديولوجية والعسكرية.

فالمجموعة التي فجرت الثورة المسلحة كانت مدركة لطبيعة الظروف الدولية التي كانت سائدة في تلك المرحلة، وما يمكن أن تحمله من تأثيرات ومضاعفات سلبية وإيجابية على استمرارية الثورة بالكيفية والوسائل التي تضمن لها تحقيق أهدافها الكبرى في الاستقلال، وبناء دولة حديثة محايدة وبعيدة عن سياسة التكتلات والأحلاف القائمة في ظل صراع المعسكرين على مناطق النفوذ في مختلف أنحاء العالم، ومنها منطقة المغرب العربي التي شكلت في واقع العلاقات الدولية هدفا للقوى المتصارعة لاحتوائها واستقطابها نظرا لأهميتها الإستراتيجية سواء على صعيد موقعها الجغرافي، أو من خلال كونها تحتوي على خامات وثروات طبيعية عظيمة الأهمية.

وبالتوازي مع الكفاح المسلح داخليا، كانت قيادة الثورة تخوض معركة شاقة على الصعيد الخارجي بفتح قنوات الاتصال والتقرب من المعسكر الاشتراكي الذي لم يكن يخف تعاطفه وتضامنه مع الشعوب المكافحة ضد الاستعمار الغربي، رغم ما كان يشوب ذلك من حذر وتحفظ في المراحل الأولى من العلاقات بين الثورة

والدول الاشتراكية، إلى أن اتضحت الرؤية أمام هذه الدول بشأن حقيقة الثورة التحريرية، وطموحها في الاستقلال بعيدا عن أي احتواء أيديولوجي، والسعي إلى تغيير الصورة التي رسمها الإعلام والدبلوماسية الفرنسية في أوربا الغربية وفي الو.م.أ في ظل الصراع القائم بين المعسكرين والذي امتد تأثيره ليشمل الثورة التحريرية وهو ما نحن بصدد التطرق له في بحثنا هذا بغية الإجابة عن الإشكالية التالية:

هل أثرت الحرب الباردة على الثورة التحريرية الجزائرية دعما وتدويلا بين 1954 و1962؟

1- ما هي جذور ومظاهر الحرب الباردة؟ وكيف كان موقف الثورة الجزائرية منها؟
2- كيف تعاملت الثورة التحريرية مع الأوضاع الدولية المتسمة بالصراع بين المعسكرين في ظل الدعم الكامل التي كانت تتلقاه فرنسا من حلفائها في الغرب؟
3- كيف تمكنت الثورة من التوفيق بين متطلبات الدعم والمساندة السياسية والمادية من المعسكر الشرقي، والتمسك في الوقت نفسه بحيادها الإيجابي من الصراع بين المعسكرين؟

وقد دفعتنا أسباب عدة لاختيار هذا الموضوع هي:

- الاعتقاد السائد لدى بعض الباحثين والطلبة بأن الكتابات التاريخية حول الثورة قد استنفذت جوانبها العسكرية والسياسية والتنظيمية، لكن هذا الاعتقاد في رأينا يظل غير صائب، كون القضايا التاريخية للثورة مهما كتب عنها تبقى مفتوحة للدراسة.

- رغبتنا في التعرف على جوانب من الثورة الجزائرية في مواجهتها لفرنسا على الصعيد الدولي، وكيف أثرت العلاقات بين الشرق والغرب على هذا الصراع الجزائري الفرنسي.

وسنسعى في بحثنا هذا جاهدات إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة حيث قسمناه إلى مقدمة وثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي من خلال مفاهيمها وبداياتها إلى مظاهرها، ثم موقف الثورة الجزائرية منها، وعالجنا في الفصل الثاني العلاقة بين الثورة الجزائرية والمعسكر الغربي الرأسمالي من خلال تطور الموقف الأمريكي من الثورة ومواقف الدول الغربية منها، ثم دعم الحلف الأطلسي لفرنسا ورد فعل الحكومة المؤقتة على ذلك، أما الفصل الثالث فقد رصد علاقة الثورة بأطراف المعسكر الشرقي انطلاقا من الموقف السوفياتي ثم دعم أوربا الشرقية والتأييد الصيني للثورة، وتدويل القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة، وخاتمة خلصنا فيها إلى جملة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

وقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع منها:

- جريدة المجاهد التي تعتبر مصدرا هاما استفدنا منها بشكل كبير في مختلف مراحل البحث، وردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على أول نوفمبر لمولود قاسم نايت بلقاسم واستفدنا منه في توضيح مواقف دول المعسكر الغربي من الثورة، والسياسة الدولية ح.م.ج.ج لأحمد بن فليس ووظفناه خاصة في علاقة الثورة بكلا المعسكرين، والمواقف الدولية من القضية الجزائرية لمريم صغير،حيث تم توظيفه في الفصلين الثاني والثالث، و L'algérie en armes لسليمان الشيخ، والحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962 للشاذلي زقادة التي استفدنا منها في مختلف مراحل البحث كذلك.

واستخدمنا لمعالجة بحثنا هذا المنهج التاريخي اعتبارا لطبيعته التي تقتضي متابعة وتسجيل الأحداث والمواقف التي رافقت العمل الدبلوماسي للثورة من خلال الصراع بين المعسكرين، وفي ظل تنافسهما على مناطق النفوذ في العالم.

وقد واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث صعوبات عدة نقتصر على ذكر:

- أن المصادر والمراجع المختلفة لم تعالج بدقة وتفصيل القضايا المرتبطة بعلاقات الثورة بمحيطها الدولي، باستثناء بعض الإشارات البسيطة والعابرة في بعض الكتب، إضافة إلى أنها لم تكن تتبع خلفيات الأحداث وتطوراتها بعمق خاصة فيما يخص تأثير الحرب الباردة على الثورة الجزائرية.

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور عمر بوضربة على صبره وتوجيهاته، شكرا أستاذنا الفاضل، كما نتقدم بالشكر إلى الدكتور يعيش محمد الذي قدم لنا بعض المراجع والتوجيهات والأستاذ بوزيدي، والأستاذة بن رحال يمينة والدكتور بيرم كمال، ومحافظات مكتبات الجامعة: غنية حمادي، غنية جميات، جهيدة سلامة، حنان، وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد، فلهم منا جزيل الشكر والعرفان.

الفصل الأول

الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وموقف الثورة الجزائرية منها.

- **المبحث الأول: مفاهيم الحرب الباردة وبداياتها.**
- **المبحث الثاني: مظاهر الحرب الباردة (1947 – 1962).**
- **المبحث الثالث: موقف الثورة الجزائرية من الحرب الباردة (1954 – 1962).**

المبحث الأول: مفاهيم الحرب الباردة وبداياتها

1-1- مفاهيمها:

كان من أبرز نتائج ح.ع.II، ظهور كل من إ.س و و.م.أ كأكبر قوتين مهيمنتين على العالم بعد انهزام دول المحور، إلا أن الاختلاف في وجهات النظر بين الطرفين من حيث المبادئ والأيديولوجيات جعل من ذلك التحالف الذي جمعهما في فترة ح.ع.II يزول، وظهر صراع أيديولوجي بينهما، أدى إلى انقسام العالم إلى كتلتين شرقية اشتراكية[1] بزعامة إ.س، وغربية رأسمالية[2] بزعامة و.م.أ، وأصبح العالم مسرحا لحرب وصفت بأنها "حرب باردة"[3].

ويشير اصطلاح الحرب الباردة، الذي شاع استخدامه في العلاقات الدولية في عالم ما بعد ح.ع.II، إلى وجود حالة من العداء الشديد في العلاقات بين الدول الغربية، وكتلة دول شرق أوروبا بزعامة إ.س، والحرب الباردة كانت تعني من وجهة نظر أخرى وجود تناقضات جذرية في المصالح، وتباينا في مضمون المعتقدات الأيديولوجية التي تعتنقها كل من الكتلتين[4].

ويعتبر الكاتب الإسباني "دون خوان مانويل Don Jouan Manowell هو أول من استخدم مصطلح الحرب الباردة أثناء كتابته حول النزاع المسيحي – الإسلامي في القرن 13م، فهو يرى أن الحرب الباردة تمتاز عن الحرب الساخنة

([1]) هي نظام اجتماعي واقتصادي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وقد تكون هذه الملكية للدولة وللجماعة، وتؤدي الاشتراكية للقضاء على الطبقات المستغلة، ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات التاريخية (PDF)، (د.ن)، (د.م)، 2005، ص 49.

([2]) الرأسمالية: هي نظام اقتصادي واجتماعي حل محل النظام الإقطاعي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، نشأت في القرن 16 ودخلت في القرن 20 في أعلى مراحلها وهي مرحلة الإمبريالية التي تتميز بسيطرة الاحتكارات وتحكم الأقلية المالية.ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: المرجع السابق، ص 222.

([3])وهيب أبي فاضل: موسوعة عالم التاريخ والحضارة من الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، ج7، ط2، نوبلس للنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص 5.

([4]) موسوعة تاريخ العالم في القرن العشرين 1940 – 1949، Edito cropsinternationalللنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص 234.

بالعديد من الأشياء منها الطريقة التي تنتهي بها الحرب، فالحرب الساخنة تكون نهايتها الموت أو السلم، أما الباردة فلا تؤدي إلى السلم، ولا تعطي شرفا للذين يصنعونها.

أما حديثا فالمصطلح استخدم من طرف رجل الأعمال، والسياسي الأمريكي "برنارد بروش Bernard Broch" سنة 1946، وفي سنة 1947م استخدم من طرف الصحفي الأمريكي الشهير "وولتر ليمان walter Liman"[1].

يعرف الكاتب محمد السيد سليم الحرب الباردة Cold War: <<بأنها حالة العداء التي نشأت في العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية بعد ح.ع.II ولقد أطلق على تلك الحالة صفة الحرب لأنها اتسمت باستخدام كل طرف كافة أدوات الحرب العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية ضد الطرف الآخر، ولكن وصف الحرب بأنها باردة كان يشير إلى أن الاستخدام لم يتصاعد إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غرار ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية>>[2].

كما يعرفها الباحث محمد منذر: بأنها << الصراع الذي يحدث بين كتلتين متناقضتين أيديولوجيا حيث يصل إلى مستوى الحرب الساخنة دون استخدام الوسائل العسكرية، وهي أيضا صراع أيديولوجي وتهديد سياسي تستخدم فيه الحرب النفسية والدعائية والضغوط الاقتصادية ومن أهم وسائلها السباق نحو التسلح، وإقامة الأحلاف العسكرية لمحاصرة العدو وتطويقه وينتج عنها أزمات دولية حادة>>[3].

([1]) مبروك غضبان: المجتمع الدولي – الأصول والتطورات والأشخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 207.

([2]) محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين 19 و20م، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 566.

([3]) محمد منذر: مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط2، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012، ص 154.

أما الباحث علي صبح فيرى: << أن مصطلح الحرب الباردة يعبر عن طبيعة العلاقات الدولية في تلك الفترة، والتي امتازت بوجود توتر شديد بين الكتلة الغربية بزعامة و.م.أ، والكتلة الشرقية بزعامة إ.س>>[1].

ومن جهة أخرى عرفها يحيى أحمد الكعكي: بأنها طبيعة توجيه إستراتيجية المصلحة القومية لكل من القوتين العظيمتين في مواجهة أبرز الأزمات التي واجهتها، والتي كان من الممكن أن تؤدي إحداهما إلى صدام مسلح مباشرة بينهما لولا تحكم عامل الخوف الذاتي بالفناء بالحرب الشاملة باستخدام الأسلحة النووية[2].

ذلك أن مصطلح الحرب الباردة أظهر خصائص علاقات العداء بين الدولتين الأعظم واللتين لم تكونا في حالة حرب، ولكنها كانت على الدوام تحظر نفسها لدخول صراع جديد[3].

كما يمكن تعريفها بأنها: << الحرب التي تستخدم فيها الأطراف المتعادية كل أنواع القوة المستطاعة، عدا القوات المسلحة، بقصد إرغام العدو على التسليم لإرادة الطرف المنتصر، وتسود خلال فترة هذه الحرب حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة بحيث يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر احتمال العدوان المسلح، الأمر الذي يقتضي توطيد المجهود الحربي>>[4].

لقد أعطت و.م.أ لمفهوم الحرب الباردة مضمونا سياسيا، واقتصاديا وعسكريا، وبدرجة كبيرة مضمونا أيديولوجيا في مواجهتها للاشتراكية، وحاولت

([1]) علي صبح: السياسة الدولية بين الحربين العالميتين 1914 – 1939، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2003، ص 60.

([2]) يحي أحمد الكعكي: مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 277.

([3]) دانيال ر.براور: العالم في القرن العشرين – عصر الحروب العالمية والثورات، مركز الكتب الأردني، الأردن،1990، ص 247.

([4]) علي عودة العقابي: العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1996، ص 61.

استخدام الحرب الباردة، لإذكاء العداء للشيوعية[1] بشكل يخدم الدول الغربية من جهة، ومصالحها الخاصة من جهة أخرى، وصورت أمريكا العالم موزعا على قسمين، الأول: يحمي الديمقراطية والسلم والحضارة والقيم الثقافية والأخلاقية ويمثله الغرب، والثاني: يمثل البربرية الشيوعية واللا أخلاقية والقهر والعدوان الشامل ويمثله الشرق، وعلى هذا الأساس بنوا استنتاجاتهم التي توصلوا إليها بشأن الحرب الباردة حيث لا يمكن تعايش الاشتراكية مع العالم الحر[2].

ورغم إنشاء هيئة الأمم المتحدة – أملا في إحلال السلام في العالم ومنع الصراعات – فقد انقسم العالم بعد ح.ع.II إلى كتلتين تسعى كل منهما إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من العالم، وضم أكبر عدد من الدول إلى صفوفها، وأصبح الصراع بين المبادئ التي تؤمن بها كل من القوتين، والتي تتحكم في سياستها واقتصادها[3]، وقد تعددت أسباب الصراع بين الطرفين، والتي ظهرت في طبيعة النظامين وذلك لاختلافهما في مفهوم تنظيم المجتمع، وطبيعة العلاقة بين الدول، واستمرت هذه العلاقة في توتر شديد إلى غاية انهيار إ.س مع مطلع التسعينات من القرن العشرين[4].

ومع أن الصراع قد يبدو مفاجئا ومخالفا للسوابق التاريخية الماضية، إلا أنه نتيجة حتمية وطبيعية لقيام الاشتراكية في وجه الرأسمالية في نصف العالم أي في إ.س أولا، ثم في شرق أوروبا والصين وفي عدد من بلاد جنوب شرقي آسيا فيما بعد، ثم اتساع رقعة هذا الصراع ضد العالم الرأسمالي – تبعا لذلك – بنشأة حركة

([1]) الشيوعية: هي مجموعة أفكار ثورية ماركسية تنادي بضرورة وحتمية إطاحة النظام الرأسمالي وإقامة مجتمع المساواة والعدالة تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والمساواة الاجتماعية.ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج3، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2001، ص 534.

([2]) شعبان عبد المحسن: الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1985، ص 38.

([3]) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر، 2000، ص 302.

([4]) وهيب أبي فاضل: المرجع السابق، ص 6.

التحرر الوطني من الاستعمار الغربي في العالم الثالث، التي وجدت حليفا طبيعيا لها في المعسكر الاشتراكي، وبذلك بعد أن كان الصراع في القرون السابقة يكاد يقتصر على أوروبا اتسعت مساحته إلى العالم أجمع[1].

إن تعثر اللقاءات التي شهدتها السنوات الأخيرة من ح.ع.II بين الأطراف المتحالفة ضد دول المحور، قد عكس في العمق تاريخ مشروعين حضاريين متناقضين من حيث الفلسفة خلف نظرتهما إلى ما ينبغي أن يكون عليه النظام الدولي الجديد وعلاقات أطرافه، وقواعد وآليات نشاطه، فالنظام الدولي الذي يكون ضمن سيرورة تأصيل الرأسمالية وبروز الغرب كهرم تاريخي سيصبح لأول مرة مرهونا بمكون سياسي جديد وهو إ.س[2] ومنظومته[3]، يحمل مشروعا حضاريا يختزل نظرة مغايرة للعلاقات التي يجب أن تسود أطراف المجتمع الدولي لعل أهم عناصرها ربطه بين السياسة الداخلية والخارجية وبينهما معا ومفهوم الطبقات الاجتماعية، وبين الصراع الدولي والتنافس من أجل الهيمنة العالمية للغرب.

والحرب بين النظامين الشيوعي والرأسمالي كانت أمرا محتما ولا سبيل إلى تجنبه، وهي الحرب التي كان لا بد وأن تنتهي وفقا للتفسيرات الماركسية بانهيار النظام الرأسمالي وانتصار الشيوعية على أنقاضه المتداعية، ولعل هذا ما يفسر سبب التصلب الذي أظهره إ.س خلال فترة حكم جوزيف ستالين Joseph Staline ضد الغرب الرأسمالي، حيث تطور الصراع الدائم بين المعسكرين

([1]) عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم الحديث – من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 269.

([2]) أمحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص 391.

([3]) يضم كل من روسيا، إستونيا، لاتفيا، بيلاروسيا، مولدافيا، كازاخستان، كيرخيزستان، طاجاكستان، أوزباكستان، تركمانستان، أذربيجان، أرمينيا، أوكرانيا، جورجيا.ينظر: هاني خيرو أبو غضب: أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، المكتبة الجامعية للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 104.

والنظامين على أنه صراع حياة أو موت، وأن المصالحة بينهما خيانة للعقيدة الماركسية، وتفريط في قضية البروليتاريا[1] العالمية[2].

يدل مصطلح الحرب الباردة على وجود تناقضات جذرية في مضمون المعتقدات الأيديولوجية التي تتبناها كل كتلة، إلا أن هذه التناقضات لم تؤدي إلى اشتعال حرب ساخنة، ومن أهم ما يميز الحرب الباردة هو الشمولية حيث أنها تشمل عددا كبيرا من الدول، وجعلت العالم متخوفا من نشوب حرب عالمية أخرى يستخدم فيها السلاح النووي، لذلك يمكن القول بأن ذلك الصراع الذي ظهر بعد نهاية ح.ع.II والذي أدى إلى انقسام العالم إلى كتلتين شرقية بزعامة إ.س، وغربية بزعامة و.م.أ لكل منهما إيديولوجيتها الخاصة، استخدمت فيها كل الوسائل ما عدا المواجهة العسكرية المباشرة، وكانت معظم بلدان العالم مسرحا لها.

1-2- بداياتها:

تشكل البدايات الأولى للحرب الباردة نقطة اختلاف كبيرة بين الباحثين لكون الصراع بين الشرق والغرب لم يكن وليد مرحلة تاريخية معينة أو نتيجة لأزمة معينة، وهذا الاختلاف مرده إلى التراكمات والتناقضات في مصالح القوى الكبرى أثناء وبعد ح.ع.II.

ورغم عدم اتفاق أغلبية الباحثين والعلماء في العلاقات الدولية،على إعطاء فترة زمنية محددة لبداية هذه الحرب، إلا أن غالبيتهم يتفقون على أن تاريخ 05 مارس 1946 هي البداية، حيث دعا تشرشل في خطاب له إلى تأسيس الاتحاد العسكري الأنجلو-أمريكي لمواجهة خطر الشيوعية القادم من الشرق[3]، ويعد هذا

([1]) البروليتاريا: هي الطبقة العمالية المنتجة التي لا تملك نصيبا من الثروة، ولا تتمتع بأي ضمانات في الحياة وتعاني الفقر نتيجة الاستغلال الرأسمالي لها. ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: المرجع السابق، ص 49.

[(2)]إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولية – المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، (د.ت)،ص 64.

[(3)]علي عودة العقابي: المرجع السابق، ص 62.

الخطاب الذي كان في مدينة فولتان الأمريكية الصرخة الأولى التي أشعلت فتيل الحرب الباردة بضرورة المواجهة الصلبة مع إ.س ومع الاشتراكية في العالم وذلك ضمن إطار أيديولوجي وسياسي، فقد توصل تشرشل في النهاية إلى أنه يجب مواجهة الخطر الشيوعي بقوله: "لكي نمنع توسع الكتلة الشيوعية فإن على الأمم التي تتكلم الإنجليزية تنظيم تحالفها، وعليها حالا عقد اتفاقات عسكرية، وتنسيق جهودها في المجال العسكري، وعليها قيادة الحضارة المسيحية في حرب صليبية ضد الشيوعية"[1].

وهناك من يرى أن البدايات الأولى لظهور الصراع بين الشرق والغرب تعود إلى سنة 1948، حيث تم إصدار البيان الشيوعي والذي جاء فيه: << يعلن الشيوعيون بوضوح أنه لا يمكن تحقيق غاياتهم، إلا بالقضاء بالقوة على جميع الظروف الاجتماعية القائمة، ولترتعد فرائس الطبقات الحاكمة خوفا من الثورة الشيوعية، وليس لدى الكادحين (البروليتاريا) ما يخسرونه سوى قيودهم وأمامهم عالم سيربحونه >>[2].

قام كل من كارل ماركس وأنجلز بتأسيس اتحاد الأمن للعمال، والذي عرف بالأممية الأولى، واعتبرت هذه التطورات بمثابة إعلان المعاداة للنظام الرأسمالي ودعوة لتأسيس حكومة عمالية تقوم على نظام اشتراكي، وبذلك بدأ الصراع الأيديولوجي بين النظام الاشتراكي الممثل للطبقة العاملة الكادحة، والنظام الرأسمالي[3].

ويرى البعض الآخر أن الحرب الباردة ابتدأت إثر موت الرئيس الأمريكي "فرنكلين روزفلت FrenklinRosvelt" في أفريل 1945، بينما يذهب آخرون إلى القول بأن بداية الحرب الباردة كانت بإعلان مشروع مارشال في سنة 1947، إذ

([1]) شعبان عبد المحسن: المرجع السابق، ص 37.

([2]) عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة للنشر، القاهرة، مصر ، 1989، ص 60.

([3]) محمد مراد: تاريخ أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 116.

لأول مرة أعطى تشرشل الإشارة لواحد من أكثر مصطلحات الحرب الباردة ذيوعا واستخداما وهو مصطلح "الستار الحديدي"، والقصد منه هو عزل إ.س ومعه دول وسط وجنوب شرقي أوروبا عن العالم الغربي، حيث يجري الصراع حول توجيه هذه البلدان نحو الاشتراكية[1].

ويركز بعض الباحثين على اعتبار سنة 1947 سنة تكريس انقسام العالم إلى معسكرين، بينما حمل عام 1948 بداية المجابهة بينهما فعليا، ولكن بشكل محدود وغير مباشر في اجتماع لندن الثلاثي في 23 مارس، والذي انتهى في 02أفريل 1948 بمشاركة بريطانيا وفرنسا و و.م.أ حيث توصل إلى مجموعة من القرارات، وإثر هذا الاجتماع عبر إ.س عن احتجاجه الشديد من خلال دعوته إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الاشتراكية في براغ ونددوا فيه بطريقة المفاوضات الوحيدة الطرف بشأن ألمانيا، وكرد فعل على سياسة الحلفاء الجدد حيال ألمانيا عمد إ.س إلى محاصرة الطرق المؤدية إلى برلين في جويلية عام 1948[2].

([1]) شعبان عبد المحسن: المرجع السابق، ص 36.

([2]) رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين،ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص ص 134، 135.

المبحث الثاني: مظاهر الحرب الباردة (1947 – 1962):

تعددت مظاهر الحرب الباردة بين المعسكرين سياسيا، عسكريا واقتصاديا، ويعتبر التدخل الأمريكي في اليونان في فيفري 1947، ضد القوى الشيوعية التي كان يقف وراءها إ.س إحدى مظاهرها التي رسخت أولويات المواجهة بين دولتين تحملان أيديولوجيتين متناقضتين، كانت تحكم علاقتهما عوامل الشك والعدوانية وسوء التفاهم[1]، كما شكل حصار برلين في سنة 1948 مظهرا آخرا، حيث تمحورت حولها العلاقات الدولية بين الكتلتين، وقد هدفت كل من القوتين العظميين بعد ذلك بواسطة الكتلة أو الحلف إلى تسجيل الانتصارات في الحرب الدائرة بينهما[2].

لقد توسع الانشقاق بين العملاقين، خاصة بعد المصادقة على مشروع "مارشال" في جوان 1947 من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي[3]، حيث قدرت المبالغ التي تم تقديمها للدول الأوروبية بـ: 12.5 مليون دولار[4]، وقام على أساس منح أوروبا مساعدات اقتصادية لمدة أربع سنوات في الفترة الممتدة من 1947 إلى 1951[5]، فكان الاتفاق الفرنسي الأمريكي الخاص بمشروع مارشال في فصله الثالث قد ركز على الجزائر بصفة خاصة بما أنها تدخل تحت تعريف الأقاليم التابعة للجمهورية الفرنسية، وبالتالي فإن المشروع ينطوي على سياسة احتواء اقتصادي للقضية الوطنية الجزائرية[6]، ويعتبر تكملة لمبدأ ترومان في

([1]) مبروك غضبان: المرجع السابق، ص 209.

([2]) يحي أحمد الكعكي: المرجع السابق، ص 270.

([3]) مبروك غضبان: المرجع السابق، ص 217.

([4]) دانييل دافيز ولنجر نورمان: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1945، تر: عبد العليم إبراهيم الأبيض، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1990، ص 53.

([5]) محمد سعد أبو عامود: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 60.

([6]) فرحات جمال: السياسة الأمريكية في الجزائر (نشأتها –تطورها وأثارها)، دار الريحانة للكتاب ،الجزائر، الجزائر،2006،ص 85.

مارس 1947، والذي صادق عليه الكونغرس الأمريكي في 22 أفريل 1947 وتضمن تزويد كل من تركيا واليونان بمساعدات اقتصادية وعسكرية قدرت بـ: 400 مليون دولار[1]،حيث وضع هذا المشروع القواعد الأساسية لسياسة الاحتواء الأمريكية[2]، وقد لعب مبدأ ترومان ومشروع مارشال دورا هاما في تقسيم أوروبا إلى معسكرين منفصلين[3]، فقابلهما إ.س بتحفظ كبير قبل أن يبادر إلى إحياء الكومنفورم– مكتب الإعلام الشيوعي – في سبتمبر 1947، والذي ضم دول أوروبا الشرقية[4]، وكرد فعل أيضا تم إنشاء منظمة الكوميكون– مجلس التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية –سنة 1949[5]، بهدف دعم العلاقات الاقتصادية بين الدول الشيوعية من أجل التخلص من التبعية للأسواق الغربية[6].

كما اتخذت المواجهة بين المعسكرين شكلا آخر تمثل في سياسة الأحلاف حيث تشكل الحلف الأطلسي المعروف باسم "الناتو" في 24 أفريل 1949[7]،بهدف احتواء المد الشيوعي في أوروبا وحصره في أوروبا الشرقية[8].

وتسبب انضمام فرنسا إلى منظمة الناتو، في إلحاق الجزائر بالمعاهدة قسرا حيث تم تحرير فصل خاص في الاتفاقية لهذا الغرض، كما تبينه الفقرة الخامسة

([1]) محمد سعد أبو عامود: المرجع السابق، ص 28.

([2]) بروس ألمر وآخرون: الاستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينيات، مؤسسة الأبحاث الغربية، بيروت، لبنان، 1991، ص 301.

([3]) آلان تد: ديمقراطيات ودكتاتوريات سادت أوروبا والعالم 1919 – 1989، تعريب: مروان أبو حبيب، دار الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، 2004، ص 236.

([4]) فرونسوا جورج دريفورس وآخرون: تاريخ أوروبا العام من 1789 حتى أيامنا، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان– باريس، فرنسا، 1995، ص 450.

([5]) ممدوح نصار وأحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي في العلاقات السياسية بين القوى الكبرى، قسم العلوم السياسية، الإسكندرية، مصر، (د.ت)، ص 269.

([6]) خليل حسن: النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2002، ص 158.

([7]) عبد الرحمان رشدي الهواري: (المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 137، القاهرة، مصر، 1999، ص 279.

([8]) ليلى مرسي وأحمد وهبان: حلف الشمال الأطلسي العلاقات الأمريكية – الأوربية بين التحالف والمصلحة 1945 – 2000، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 53 .

التي تنص على أن أي اعتداء مسلح على أراضي عضو أو أكثر في المنظمة تعني اعتداء مسلحا على الأراضي التابعة للأعضاء في أوروبا وشمال أمريكا والولايات الجزائرية، ومن هنا أصبحت الجزائر تقع ضمن حدود التدخل العسكري الأمريكي إذا لزم الأمر[1].

وفي المقابل أنشأ إ.س حلف وارسو، سنة 1955 كرد فعل مباشر على انضمام ألمانيا الغربية إلى الحلف الأطلسي[2]، من أهدافه حماية النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية[3].

وكانت و.م.أ قبل ذلك قد طلبت من الدول الغربية إقامة تنظيم دفاعي في منطقة جنوب شرق آسيا في 18 سبتمبر 1954 بهدف احتواء المنطقة، ومحاربة الشيوعية من خلال عمل منسق ومشترك بين الدول الأعضاء في الحلف[4].

كما كان من مظاهر الصراع ظهور عدة أزمات دولية من أبرزها:

- الأزمة الكورية 1950 – 1953، حيث وقف العالم خلالها أمام ذعر وخوف شديد من استعمال الأسلحة النووية، وأثبتت هذه الازمة فشل سياسة الاحتواء الأمريكية، واستبدالها باستراتيجية الانتقام الشامل من طرف الرئيس داويت إيزنهاور[5].
- أزمة قناة السويس 1956، حيث اجتمعت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل في باريس، وتم توقيع اتفاق سيفر في 24 أكتوبر 1956، وتضمن خطة

([1]) فرحات جمال: المرجع السابق، ص 89.

([2]) إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 276.

([3]) مصطفى ناصف: أحلاف وتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 59.

([4]) علي صبح: الصراع الدولي في نصف القرن 1945 – 1995، ج1، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ص 105.

([5]) ممدوح نصار وأحمد وهبان: المرجع السابق، ص 264.

الهجوم على مصر من أجل إسقاط جمال عبد الناصر[1]، كان من أبرز نتائجها زيادة النفوذ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية[2].

- أزمة برلين الأولى 1948 – 1949 التي انتهت بتقسيم ألمانيا إلى قسمين غربية وشرقية، واستمر الوضع كما هو لغاية سنة 1991 حيث أعيد توحيدهما[3].
- أزمة برلين الثانية 1961، التي انتهت بدون حدوث أي مواجهة بين الطرفين الأمريكي والسوفياتي، وتم بناء حائط برلين، الذي يقسم برلين إلى قسمين[4].
- الأزمة الفيتنامية، التي انتهت بتقسيم الفيتنام في جويلية 1954 إلى منطقتين شيوعية في الشمال وغير شيوعية في الجنوب، على أن يتم توحيد المنطقتين بعد إجراء الانتخابات في مدة أقصاها سنتين[5].

لقد أدى تمسك كل من و.م.أ و إ.س بمواقفهما المتصلبة في الكثير من المسائل ذات المصلحة المشتركة سواء في أوروبا أو في مختلف مناطق العالم، مما نتج عنه فشل جميع المفاوضات لتسوية الخلافات والنزاعات الدولية سواء حول القضية الألمانية أو النزاعات في كوريا والهند الصينية وغيرها[6].

كما أدى النزاع القائم بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي إلى رغبة كل منهما في احتواء الحركات المحلية في العالم الثالث، حيث عمل الغرب على

([1]) ممدوح محمود منصور: موسوعة السياسة العالمية الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، ج18، إصدار محمد طه البدوي، مدبولي للنشر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 182.

([2]) أمجد جهاد عبد الله: التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011، ص 44.

([3]) دانييل دافيز ولنجر نورمان: المرجع السابق، ص 49.

([4]) أمجد جهاد عبد الله: المرجع السابق، ص 45.

([5]) سمعان بطرس فرج الله: (أزمة الفيتنام والسلام)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 1، القاهرة، مصر، 1965، ص 76.

([6]) مبروك غضبان: المرجع السابق، ص 210.

تحويل مسارها الذي كانت ترى فيه انسياقا وراء السياسة السوفياتية[1]، وسعت حركات التحرير الوطنية إلى استغلال واستثمار الصراع القائم بين المعسكرين في سبيل تحرير شعوبها من الاستعمار، الأمر الذي أدى إلى تدخل الدولتين كطرف مباشر أو غير مباشر في الحروب الاستقلالية أو النزاعات الإقليمية، كالتدخل الأمريكي في الحرب الكورية والفيتنامية، وتدخل الحلف الأطلسي إلى جانب القوات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتدخل البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي في قناة السويس[2].

([1]) المرجع نفسه، ص 57.

([2]) إسماعيل صبري مقلد: المرجع السابق، ص 57.

المبحث الثالث: موقف الثورة الجزائرية من الحرب الباردة(1954 – 1962):

إن التغيرات التي حدثت في خريطة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية بعد انتهاء ح.ع.II، كان لها صدى واسع في توجهات الحركة الوطنية الجزائرية، فهي قد أصرت على أن تعطي لنشاطاتها الدولية طابعا محايدا، واستمرت جبهة ت. و على هذا النهج بعد انطلاق ثورة نوفمبر 1954[1].

فحالة الانفراج الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار سياسة التعايش السلمي وتنامي المد التحرري في المستعمرات كانت ظروفا مواتية لقيام الثورة التحريرية، والتعريف بالقضية الجزائرية أمام العالم دون التحيز لأحد المعسكرين[2].

كما أن طبيعة الصراع القائم بين المعسكرين رغم الاتجاه نحو التعايش السلمي، قد أفرز الكثير من الضغوطات والمساومات السياسية والأيديولوجية التي استدعت من قيادة الثورة أن تتخذ من الحياد الإيجابي وعدم الانحياز إلى أي طرف من أطراف الصراع مبدأ وتوجها في علاقاتها مع المعسكرين[3].

لذلك، كان التوجه الأيديولوجي للثورة يتماشى مع ما يخدم القضية الجزائرية من أجل نيل الاستقلال لكن دون الانضواء تحت تبعية أحد المعسكرين فجبهة.ت.و. رفضت التبعية لأي معسكر أو حلف سواء تحت قيادة و.م.أ أو إ.س[4].

([1]) أحمد بن فليس: السياسة الدولية للح.م.ج.ج (1958 – 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص 283.

([2]) بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 9.

([3]) الشاذلي زقادة: الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001–2002، ص 18.

([4]) فرحات جمال: المرجع السابق، ص 135.

وقد أكد بيان أول نوفمبر 1954 – الذي بادر بوضع الثورة في سياقها المحلي والإقليمي والدولي – على مبدأ الحيادية[1]، فالمجموعة التي حضرت للثورة ووفرت الشروط اللازمة لانطلاقها كانت مدركة لحقيقة الوضع الدولي في تلك المرحلة، والمتميزة بحرب باردة وتنامي النزعة الحيادية بين الدول حديثة الاستقلال[2].

لهذا كانت جبهة ت.و تعتقد أنه ينبغي تجنيب إفريقيا والمغرب العربي بالخصوص من مهاب رياح الحرب الباردة[3].

كما تم التأكيد على ذلك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، والذي يعتبر أهم حدث عاشته الثورة في مرحلتها الأولى بعد الانطلاقة الناجحة في أول نوفمبر 1954[4]، حيث جاء هذا المؤتمر ليكرس أطروحات الثورة ويثريها بأفكار ومفاهيم تتلاءم ومتطلبات الظروف الجديدة[5] باعتباره قاعدة أيديولوجية حددت منهجية الثورة المسلحة مرفقة بتصور مستقبلي للآفاق والمبادئ والأسس التنظيمية للدولة الجزائرية[6]، فقد نص المؤتمر على أنه يجب البحث عن تأييد جميع الدول والاستفادة بأكبر قدر ممكن من الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي بما يخدم الثورة الجزائرية[7].

([1]) محمد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار القصبة، الجزائر، الجزائر، 2007، ص 71.

([2]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 15.

([3]) المجاهد: "الحرب الباردة في الجزائر أرادها الغرب"، العدد 79، الصادر في أكتوبر 1960، ص 02.

([4]) محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 – 1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزائر، 1989، ص 97.

([5]) فتح الدين بن أزواو: أيديولوجية الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001، ص 77.

([6]) محمد الميلي: الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، المجلد 2، الجزائر، 1984، ص 43.

([7]) المجاهد: "قضية الجزائر أمام سياسة المعسكرات الدولية"، العدد 21، بتاريخ 1 أفريل 1958، ص 08.

وفي هذا الإطار دائما يقول محمد يزيد: "نحن لم نتبع لا الشيوعية ولا الرأسمالية ولا الناصرية، ولهذا فإن المبدأ الذي كنا نسير عليه هو مبدأ الاستقلالية، ولم تكن قيادتنا تابعة لأي حكومة..."[1]، ذلك أن سياسة الحياد التي انتهجتها ح.م.ج.ج في إطار الحرب الباردة، هو مبدأ يتماشى مع أيديولوجية جبهة.ت.و[2]، فالرغبة في تدويل القضية الجزائرية والحصول على التأييد العالمي ضمن شروط الوضع الدولي الذي تميزه الانتماءات والتحالفات، قد فرض على الحكومة المؤقتة تبني مبدأ الحياد الذي شكل المرجع الأساسي لتوجهات دبلوماسيتها[3].

وقد صرح فرحات عباس يوم 26 سبتمبر 1958 باسم ح.م.ج.ج بأن تقسيم العالم إلى معسكرين شرقي وغربي هو مسألة ثانوية بالنسبة للثورة، فهي تقسم العالم تقسيما آخر قسم الأصدقاء الذين يفضحون العدوان المسلط عليها، وقسم الحكومات التي تعين الاستعماريين الفرنسيين[4].

ومما لا شك فيه أن ح.م.ج.ج رغم محاولتها التزام الحياد الإيجابي وبالتعامل بالمثل، فهي كانت مجبرة بحكم الواقع أن تميز في علاقاتها بين الدول المساندة أو المتعاطفة معها، والدول التي دعمت فرنسا في جميع الميادين لكي تبقى الجزائر مستعمرة فرنسية[5].

كما أن الثورة الجزائرية قد استنكرت سياسة الأحلاف العسكرية وأعلنت حيادها من الحرب الباردة بين المعسكرين، ودعت إلى التعايش السلمي والتعاون

([1]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 283.

([2]) سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960 – 1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001 – 2002، ص 70.

([3]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 234.

([4]) وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954 – 1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 130.

([5]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 235.

بين كل الشعوب والأمم[1]، وفي هذا الإطار فإن الثورة الجزائرية تحت قيادة جبهة.ت.و امتنعت من الانحياز إلى إحدى القوتين المتصارعتين[2]، وانضمت إلى الكتلة الآفروآسيوية التي تبنت مبدأ الحياد الإيجابي[3]واعتبر مؤتمر باندونغ 18 – 24 أفريل 1955 بمثابة التجسيد الأول لها، حيث كان فرصة هامة لقيادة الثورة من أجل طرح القضية الجزائرية على صعيد مجموعة دول العالم الثالث الساعية لتوحيد المواقف من الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار الحرب الباردة[4].

على هذا الأساس تم تبني سياسة عدم الانحياز رسميا في مؤتمر بلغراد سنة 1961 من طرف الدول المشاركة فيه، وكان الهدف من ذلك هو عدم الارتباط مع أي من المعسكرين[5].

ومن جهة أخرى فإن جبهة.ت.و قد بذلت جهدا كبيرا للتأكيد على أصالة الثورة الوطنية وأنكرت أي تأثير شيوعي وأعلنت نفسها غير ملتزمة بتأييد أي كتلة عالمية، فبتبنيها لسياسة عدم الانحياز قد أكدت ثانية على مبدئها الحيادي خلال وبعد مؤتمر باندونغ 1955[6]، وأن كل جهودها كانت من أجل إبلاغ صوت

([1]) المجاهد: "موقف الثورة من قضايا العصر"، العدد 81، بتاريخ 1 نوفمبر 1960، ص 13.

([2]) أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة.ت.و 1954 – 1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر،2001– 2002، ص ص 120، 121.

([3]) إن حركة عدم الانحياز ليست حلفا ولا كتلة دولية، بل هي تنظيم للدولة المؤمنة بالسياسة الخارجية المستقلة من أجل الدفاع عن هذه المفاهيم في العالم، ذلك أن عدم الانحياز عندما برز في ظل الحرب الباردة كان ردا على سياسة التحالف القائمة آنذاك. ينظر: شريف جويد العلوان، سياسة عدم الانحياز وآفاق تطورها، دار الجاحظ، بغداد، العراق، 1981، ص ص 24، 25.

([4]) Mohamed Harbi: les archives de la révolution algérienne, les éditions jeune afrique, paris, 1981, p172.

([5]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 354، 355.

([6]) علي تابليت: العلاقات الأمريكية – الجزائرية (1954 – 1980)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص ص 81، 82.

الثورة إلى كل شعوب العالم لكسب المزيد من التأييد والأنصار والحلفاء أفرادا وهيئات وشعوبا ودولا[1].

وفي مؤتمر طرابلس المنعقد ما بين 28 ماي – 5 جوان 1962، والذي يعد ميثاقه من أهم النصوص الأيديولوجية لجبهة.ت.و بعد أرضية الصومام، حيث رسم الخطوط العريضة لما ستكون عليه الجزائر المستقلة[2]، وتناول سياسة الجزائر الخارجية التي تضمنت شعارات ومبادئ التحرير التي ستعتمدها الجزائر في سياستها الخارجية كشعار للنضال ضد الاستعمار في سياق تيار الحياد[3].

لقد رأى الميثاق ضرورة سير الجزائر المستقلة وفق التوجه الاشتراكي باعتباره الوحيد الذي سيكفل لها إرضاء حاجيات الجميع[4]، وهو ما جعل فرحات عباس يصفه بأنه نوع من الشيوعية غير المطحونة جيدا[5].

كما أقر المؤتمر بأن الجزائر قادرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية[6].

وأكدت جريدة المجاهد– اللسان المركزي لجبهة.ت.و– بأن الثورة الجزائرية قد التزمت مبدأ الحياد، وذلك ما برز بشكل واضح في جميع مواثيق الثورة الجزائرية بداية ببيان أول نوفمبر 1954 أو في أرضية مؤتمر الصومام ومؤتمر

([1]) يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1980، ص 443.

([2]) عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، الجزائر، 2007، ص 226.

([3]) عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، ط1، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005، ص ص 49، 50.

([4]) إبراهيم لونيسي: "ميثاق طرابلس أول مشروع مجتمع للجزائر المستقلة"، منشور في كتاب: الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2005، ص 195.

([5]) محمد حربي: جبهة.ت.و الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، 1983، ص 331.

([6]) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص 181.

طرابلس، إلا أنها أكدت أن الحياد بين المعسكرين لا يعني الحياد بين الوطنية والاستعمار[1].

وواصلت الجزائر اعتمادها لسياسة الحياد وعدم الانحياز إلى غاية نيل الاستقلال واعتبارها كدولة كاملة السيادة، وذلك ما جاء على لسان الأستاذ أحمد الشقيري – خطيب العرب في المنابر الدولية – في شهر أكتوبر 1962 من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلا: "ها قد جاءت إليكم الجزائر ... وقد حققت كامل حريتها وسيادتها واستقلالها... وقد أعلنت سياستها القومية، وفي طليعتها الحياد الإيجابي وعدم الانحياز"[2].

(1) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 234.

(2) أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال (PDF)، دار العودة، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 96.

الفصل الثاني

علاقة الثورة الجزائرية بالمعسكر الرأسمالي الغربي (1954 – 1962).

المبحث الأول: تطور الموقف الأمريكي من الثورة الجزائرية (1954 – 1960).

المبحث الثاني: مواقف الدول الغربية من الثورة الجزائرية (1954 – 1960).

المبحث الثالث: دعم الحلف الأطلسي لفرنسا ورد فعل ح.م.ج.ج (1954 – 1962).

على إثر اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر، واشتداد لهيبها وجدت فرنسا نفسها في موقف عسكري حرج، فشرعت في طلب الدعم والمساعدة العسكرية والمالية من حلفائها، وفي مقدمتهم و.م.أ، التي بنت موقفها من القضية الجزائرية على اعتبارات تنطلق من ضرورة تجسيد التزامات التضامن والتحالف بين الدول الغربية سواء في نطاق العلاقات الثنائية أو في إطار الحلف الأطلسي، ضمن سعيها لتنفيذ إستراتيجيتها الرامية لمحاصرة المد والنفوذ السوفييتي حتى تظل منطقة الشمال الإفريقي بعيدة عن تغلغل الخطر الشيوعي بها.

ورغم الموقف الأمريكي السلبي من القضية الجزائرية، إلا أنها كانت تسعى من خلال تأييدها لفرنسا لتحقيق مطامحها الإمبريالية في منطقة المغرب العربي كما كان الحلف الأطلسي شريكا في المعركة التي كانت تدور بين جيشوجبهة.ت.ومن جهة والقوات الفرنسية من جهة أخرى، حيث لم تجد فرنسا صعوبة في إقناع دول الحلف بضرورة تقديم دعمها العسكري المباشر، وغير المباشر.

وإن كانت المواقف الرسمية وغير الرسمية لا تتطابق في الغالب في الدول الغربية اتجاه الثورة الجزائرية، وقضيتها العادلة المطالبة بالاستقلال[1].

وبالرغم من صعوبة المهمة التي واجهت جبهة.ت.و من خلال تحركاتها السياسية والإعلامية في الدول الغربية، وضد مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا إلا أنها حققت نتائج كبيرة دفعت ببعض الدول الغربية إلى مراجعة موقفها تجاه القضية الجزائرية، وإن لم يكن ذلك بشكل واسع إلا أنه أدى في نهاية الأمر إلى إدراك طبيعة الثورة التحريرية الجزائرية وأهدافها للتخلص من السيطرة الاستعمارية وتحقيق الاستقلال الوطني[2].

(1) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 70.

(2) الشاذلي زقادة: المرجع نفسه، ص71.

المبحث الأول: تطور الموقف الأمريكي من الثورة الجزائرية: 1954 – 1960

بعد نهاية ح.ع.II، برزت و.م.أ كقوة جديدة إلى جانب إ.س، وخرجت من سياسة العزلة ودخلت الحرب الباردة كزعيمة للعالم الغربي الرأسمالي في مواجهة الشرق الشيوعي، وأصبحت تعتبر الجزائر أرضا تابعة لحليفتها فرنسا وجزء من العالم الحر، يجب الدفاع عنه طبقا لمبدأ ترومان[1].

لذلك تضاعف التنسيق والتحالف بين و.م.أ وفرنسا بعد ح.ع.II خاصة حول إدارة الحرب الباردة وتطويق النفوذ السوفييتي، وذلك ما نجده في تهديد الجنرال الأمريكي "نورستاد"، القائد الأعلى لقوات الحلف الأطلسي قائلا: "أن أي هجوم على الجزائر يعد هجوما على أعضاء الحلف الأطلسي"[2].

لقد حاولت و.م.أ تبني سياسة مزدوجة في مواقفها من القضية الجزائرية فمنذ سنة 1954 لم تتردد في التذكير بالمبادئ التي من أجلها حمل الشعب الجزائري السلاح، والتي كان من المفروض أن تدفع واشنطن إلى اتخاذ موقف موضوعي من الحرب[3]، فقد كانت تقف من مشكلة الجزائر موقفا تحاول من خلاله أن تكسب الفرنسيين من جهة، والجزائريين من جهة أخرى[4]، ذلك أن موقفها السياسي تطلب منها الحنكة والمراوغة في تعاملها مع فرنسا خوفا على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وكذلك في الحفاظ على ما حققته في الشمال الإفريقي من انتصارات سياسية على حساب إ.س في إطار الحرب الباردة بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية في العالم[5].

([1]) رابح لونيسي: محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2012، ص 47.

([2]) إسماعيل دبش: السياسة الغربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، الجزائر، 2003، ص 194.

([3]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 308.

([4]) المجاهد، "المال للثورة الجزائرية... هكذا يهتف العرب"، العدد 17، بتاريخ 01 فيفري 1958، ص 4.

([5]) مريم صغير: المرجع السابق، ص 309.

فعندما اندلعت ثورة نوفمبر 1954 لم يصدر عن و.م.أ سوى ردود قليلة تحت ضغط وإلحاح رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس"، وتركيزه على فكرة كون الجزائر تمثل الجناح الجنوبي الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط[1]، فقد قامت الدبلوماسية الفرنسية بنشاط كبير في الميدان الدولي للحصول قدر الإمكان على مساعدة أدبية أو مادية[2].

وقد حصل منديس ، في آخر زيارة له لأمريكا في 1954 على موافقة واشنطن، على لسان "جون فوستر دالاس" كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية على أمرين:

1- تدخل أمريكا لدى مصر وإسبانيا لإيقاف نشاطهما الدعائي ضد وضع فرنسا في الجزائر.

2- الترخيص لفرنسا باستعمال أسلحة الميثاق الأطلسي في الجزائر[3].

لقد ساندت و.م.أ بكل حزم فرنسا بين سنتي 1955 – 1956 ودعمت الطرح الفرنسي القاضي بأن النزاع الجزائري ليس أمرا دوليا بل أمرا داخليا[4]، ولم تقف في عدائها للثورة الجزائرية عند حدود الدعم اللا مشروط لفرنسا، بل راحت تؤلب دول أمريكا اللاتينية وحلفائها في العالم، قصد إنهاء حرب الجزائر وفق إستراتيجية رسمت معالمها وحددت أهدافها[5]، حيث حاولت التستر عن جرائم

([1]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 309.

([2]) أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة، ج3، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزائر، 1988، ص 261.

([3]) مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، الجزائر، 1984، ص ص 174، 175.

([4]) محمد علوان: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957– 1958)، تر: علي تابليت وآخرون، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر، الجزائر، 2007، ص 79.

([5]) سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 99.

فرنسا في الجزائر، وقاد وزير خارجيتها جون فوستر دالاس حملة دعائية لتبرير هذه الممارسات الفرنسية القمعية لدرجة أنه وصفها بالشرعية[1].

كما صرح دالاس بأنه سيعارض كل محاولة في الكونغرس للضغط على الحكومة حتى لا توافق على طلب الوطنيين الجزائريين بانفصال الجزائر عن فرنسا، وصرح كذلك بأن حكومته لا تمانع استخدام فرنسا قوات حلف الشمال الأطلسي.

ثم جاء تصريح الرئيس إيزنهاور في جويلية 1957، ليدعم ما ذهب إليه وزير خارجيته قائلا: "بأن الجزائر هي في الدرجة الأولى مشكلة فرنسية داخلية لأن هذه المنطقة تشكل جزء من فرنسا"[2].

كما عبر "دافيس" مدير مصالح الإعلام الأمريكية في الجزائر على أعمدة صحيفة "صدى الجزائر" الصادرة في جويلية 1957 بقوله: "أن و.م.أ ترى أن الوجود الفرنسي في الجزائر ضرورة لحماية الغرب"[3].

وقد قدمت و.م.أ مساعدات مالية وعسكرية وسياسية لفرنسا، حيث خولت لها هذه المساعدات تقوية سياستها الاستعمارية ومكنتها من مواصلة سياستها الحربية ضد الجزائر[4]، ففي المجال الحربي دعمتها بعدة أنواع من الأسلحة لاستعمالها في حربها ضد الجزائر سلمت لها بموجب معاهدة الحلف الأطلسي[5] وأمدتها بالكثير من الطائرات والمساعدات المالية[6]، كما أن الدعم العسكري

([1]) محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزائر، 1984، ص 57.

([2]) مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت، لبنان، 1986، ص 360.

([3]) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 112.

([4]) محمد علوان: المصدر السابق، ص 82.

([5]) المجاهد، "الغرب الذي يحاربنا"، العدد 82، بتاريخ 14 نوفمبر 1960، ص 9.

([6]) المجاهد: "عمال بلاد الحلف الأطلسي يبحثون موقف بلادهم من حرب الجزائر"، العدد 89، بتاريخ 13 فيفري 1961، 1961، ص 4.

لفرنسا[1] من طرف و.م.أ لم يكن عن طريق منظمة الحلف الأطلسي فقط، بل كان كذلك مباشرا كلما أحست بأن جيش.ت.و يحقق انتصارات وأن الموقف العسكري لفرنسا في خطر، وأكدت و.م.أفي لقاء لأعضاء منظمة الحلف الأطلسي بباريس مساعدتها وتدعيمها المادي والمعنوي لفرنسا[2].

أما في المجال السياسي والدبلوماسي، فقد أيدت و.م.أ فرنسا في مجال الإعلام وبمناصرتها في هيئة الأمم المتحدة، حيث ردت و.م.أفي 29 جويلية 1957 على طلب الدول العربية المقدم في 14 ماي 1957، والمتضمن رغبتها إيقاف كل مساعدة إلى فرنسا على أساس أن هذه المساعدة تستخدم في الجزائر، وقد تضمنت المذكرة الجوابية الأمريكية أن حرمان فرنسا من هذه المساعدة لن يكون متفقا مع سياستها أو مصالح العالم الحر، كما رفضت المذكرة الامريكية طلب السفراء العرب بإجراء تحقيق دولي في الفظائع التي ترتكبها فرنسا في الجزائر[3].

كما ألقى السفير الأمريكي بباريس دوغلاس ديلون خطابا طويلا كله تأييد لفرنسا في إطار محاضرة ألقاها أمام الصحافة العالمية بباريس قائلا: "إن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من و.م.أ"، وفيما يخص الجزائر بالذات قال: "إننا نساعد فرنسا في الجزائر، ففي المجال الدبلوماسي مثلا: بمعارضتنا تسجيل قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة"[4]، إلا أن الخطاب الذي الذي ألقاه ديلون قد أدى إلى بداية خسارة فرنسا التأييد الذي كانت تلقاه في الأوساط الرسمية الأمريكية، ولم تعد هذه الأوساط قادرة على الصمود أمام التأثيرات الخارجية والداخلية، إذ لم يوجد حل للقضية الجزائرية أثناء الأشهر

(1) كان الدعم العسكري الأمريكي للحكومة الفرنسية منتظما، قصد التخفيف من حدة الضغط الذي فرضته الثورة في الداخل. ينظر: جريدة المجاهد، العدد 39، بتاريخ 2 أفريل 1959، ص 8.

(2) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص 194 – 196.

(3) مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص 392.

(4) مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 176.

الآتية، أي قبل انعقاد الجلسة العامة للأمم المتحدة مؤكدة أنه يتعذر على الحكومة الأمريكية التمادي في معارضة التيار الذي يسير فيه الرأي العام الأمريكي، ويتعذر عليها متابعة سياسة تنفر منها الدول العربية والآسيوية المحايدة[1]، خاصة وأن ديلون قد ذكر في خطابه المساعدات المقدمة لفرنسا، كما خاطب الصحافة قائلا: وفي المجال العسكري: بإمدادها بالطائرات العسكرية العمودية وغيرها من الوسائل والتجهيزات...، وأود أن اطلب من صحافتنا أن تتفهم ذلك، وأن تدرك أنه يحق لفرنسا أن تفخر بما أنجزته في الجزائر"[2].

وبلغ التقارب الفرنسي – الأمريكي ذروته على حساب الجزائر عند حدوث اعتداء ساقية سيدي يوسف على التراب التونسي في فيفري 1958، حيث بدا جليا أن الحرب الجزائرية باتت تهدد السلم العالمي، والغريب أن و.م.أ اتخذت الحادثة ذريعة لمحاولة خنق صوت الثورة الجزائرية ، فقد قررت إدارة إيزنهاور بأن يتم التعامل مع أزمة ساقية سيدي يوسف دون التطرق إلى موضوع الجزائر، ذلك ما اعتمده جون فوستر دالاس شخصيا كعملية احتواء لآثار الثورة الجزائرية في الخارج[3].

كما عارضت و.م.أ منذ البداية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأبدى ممثلها رأيه بقوله: "... الجزائر في ظل القانون الفرنسي، وإداريا هي جزء من الجمهورية الفرنسية... وتعتقد و.م.أ أن الموضوع المقترح ينظر إليه في سياق هذا العمل... بناء على ذلك صوتت و.م.أ ضد إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال سواء على مستوى اللجنة

(1) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص ص 74، 75.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 177.

(3) فرحات جمال: المرجع السابق، ص 151.

العامة أو الجمعية العامة، ويبدو واضحا... أن الجزائر لم تعتبر مستعمرة بل جزء لا يتجزأ من فرنسا"[1].

إن الموقف الأمريكي من الثورة والقضية الجزائرية كان متذبذبا بين مساندتها المتوقعة لحليفتها في الحلف الأطلسي من جهة، وخطورة فقدان الصداقة الشمال إفريقية وكذا العالم الثالث من جهة أخرى[2]، إلا أنها بتقديمها للدعم العسكري والدبلوماسي لفرنسا تدعم الطاقة العسكرية الفرنسية بالجزائر، وتشجع قوات الاستعمار الفرنسي على مواصلة عدوانها الإجرامي ضد الشعب الجزائري، كما تشجعها على محاولة توسيع العمليات الحربية إلى كامل الشمال الإفريقي[3].

إلا أن تزايد حجم العمل العسكري الذي يتطلبه استمرار حرب الجزائر، واتساع التأييد العالمي لدبلوماسية جبهة.ت.و أحدثا تجاوبا في الرأي العام في الكتلة الغربية ومنها و.م.أ، وقد يكون ذلك نتيجة لحساب دقيق للمصالح الغربية على المدى البعيد، كما هو الشأن في و.م.أ[4].

حاول السيناتور الأمريكي "جون كيندي" بلورة التناقض الأمريكي في بيانه عن الجزائر، والذي خاطب به مجلس الشيوخ الأمريكي في 2 جويلية 1957، ومما جاء فيه: "أن الحرب الجزائرية تضع أمريكا في أخطر مأزق شهدته منذ أزمة الهند الصينية، مع ذلك فهي لم تقم بأي شيء لمواجهة هذه المشكلة... رغم أن القضية الجزائرية تستدعي مجهودا أكثر من أية مشكلة عالمية أخرى، فالجزائر لم تعد اليوم قضية تخص فرنسا وحدها... ولن تبقى هذه القضية فرنسية أبدا[5]...

([1]) محمد علوان: المصدر السابق، ص 80.

([2]) علي تابليت: المرجع السابق، ص 49.

([3]) المجاهد: "عتاد أمريكي جديد لفرنسا"، العدد 68، بتاريخ 16 ماي 1960، ص 10.

([4]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص ص 310، 311.

([5]) هناك من يرى أن هذا التظاهر بمواقف إيجابية من طرف "جون كيندي" إنما هو وسيلة استراتيجية لحملة انتخابية متمثلة في تقديم بدائل للناخب الأمريكي بشأن سياسة الو.م.أ الخارجية ، وذلك بملء فراغ مستعمرات حلفائها حفاظا على استمرارية النفوذ الغربي عامة، وخدمة للمصلحة الخاصة للو.م.أ مثل ما فعلت في تعويض الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية مباشرة بعد انهزام فرنسا في معركة ديان بيان فو (1954). ينظر: إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 190.=

لقد تبين من واقعة قناة السويس أن فرنسا لا تستطيع أن تفرض إرادتها في الجزائر، فهي مجبرة على أن تعترف بالدولة الجزائرية..."[1].

وكيندي بمواجهته لأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بهذه الحقائق عن القضية الجزائرية، كان هدفه في الظاهر لفت انتباه و.م.أ للمساهمة في البحث عن إيجاد حل لهذه القضية[2]، بقوله: "إن جميع المواقف التي اتخذها ممثلونا في واشنطن أو في باريس أو في الأمم المتحدة هي مواقف مؤلمة... يجب أن نعمل على أن نكون في مقدمة تسيير الشؤون العالمية، وان نقيم الدليل على وفائنا لمبادئ الاستقلال الوطني، وأن نجلب احترام أولئك الذين يتهموننا منذ مدة طويلة بأننا نؤيد قضايا الاستعمار"[3].

كما ذكر كيندي في بيانه أمام مجلس الشيوخ نقده للسياسة الأمريكية اتجاه القضية الجزائرية، وكل المواقف السابقة، منها ذلك المتعلق بنائب الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" – نائب الرئيس الأمريكي إيزنهاور– حيث يقول: "إنه بدلا من اعترافنا بأهمية القضية الجزائرية وخطورتها، تجنب نائب رئيسنا نيكسون التطرق إلى القضية بعد أن قام بزيارة لإفريقيا"[4].

كان كيندي يرى في المشكلة الجزائرية نموذجا للصراع التقليدي بين الهيمنة الإمبريالية ومبادئ الاستقلال والحرية، كما أعاب على الحكومتين الفرنسية والأمريكية تقصيرهما في إيجاد حل ليبيرالي للمشكلة الاستعمارية، ويمكن تلخيص أفكار كيندي في النقاط الآتية:

=بينما يذهب البعض إلى القول أن مواقف كيندي تعود إلى تأثره بالقس الأمريكي "لستر غريفيت" الذي تأثر بمجاهدي الولاية التاريخية الثالثة، والذي أطلق سراحه العقيد عميروش بعدما أحسن معاملته فسخر قواه للدعاية للثورة الجزائرية في الولايات.م.أ، شارحا عدالة قضية الشعب الجزائري. ينظر رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 50.

([1]) المقاومة الجزائرية: "أمريكا أمام القضية الجزائرية"، بيان السيناتور كيندي عن الجزائر في مجلس الشيوخ الأمريكي، العدد 19، بتاريخ 15 جويلية 1957، ص 7.

([2]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 312.

([3]) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 90.

([4]) المقاومة الجزائرية: "أمريكا أمام القضية الجزائرية"، المصدر السابق، ص 07.

- أنه لم يكن راضيا على سجل الحكومتين الأمريكية والفرنسية في تعاملها مع الأزمة الجزائرية.
- طالب الإدارة الأمريكية بإلحاح لإخضاع موضوع الجزائر للمناقشة داخل منظمة الناتو.
- طالب الحكومة الفرنسية باعتماد برنامج إيجابي في الجزائر بغرض طرحه على الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة المقررة لنهاية سنة 1957.
- حث الحكومة الأمريكية على الضغط على فرنسا، وإن تطلب الأمر تهديدها بتشجيع منح الاستقلال للشعب الجزائري[1]، كما طالب كيندي مجلس الشيوخ بدعم مشروع قراره لحمل الرئيس إيزنهاور والوزير دالاس على اهتمام بالأزمة الجزائرية[2]

ونتيجة لردود الفعل التي أحدثها بيان كيندي داخل أمريكا وخارجها، قام كاتب الدولة الأمريكية بالنيابة "روبير مور" في جويلية 1957 باستدعاء السفير الفرنسي في واشنطن "لويس جوكس"، وتم اطلاعه أن و.م.أ لن تصوت لصالح فرنسا في الدورة المقبلة للأمم المتحدة، إن أصرت فرنسا على متابعتها سياستها الحالية، وهذا الموقف الأمريكي كان نتيجة مجموعة من الأسباب منها[3]:

- تصاعد موجة المعارضة الأمريكية على لسان كيندي، وتقريره الذي أحدث صدى كبيرا.
- ظهور فكرة استقلال الجزائر، التي اقتنعت بها عدة شخصيات سياسية عالمية بعد أن كان ينظر إليها في الماضي على أنها مجرد تطرف لا يستند إلى واقع عملي.

([1]) يلاحظ هنا أن كيندي يقصد شكلا من الاستقلال يشبه الحكم الذاتي أو النظام الفيدرالي المنطوي تحت سيادة الجمهورية الفرنسية، ينظر: فرحات جمال: المرجع السابق، ص 156.

([2]) فرحات جمال: المرجع نفسه، ص ص 154 – 156.

([3]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص ص 212، 213.

- يقظة الرأي العام الأمريكي، وتمكنه من الاطلاع على آخر تطورات القضية الجزائرية.
- الخوف من تأثير استمرار حرب الجزائر على التوازن داخل الحلف الأطلسي.
- الضغط الدبلوماسي العربي لمواجهة الدعم الأمريكي لفرنسا[1].

لكن، وعلى الرغم من التحذيرات الصارمة التي أصدرتها الحكومة الأمريكية لفرنسا، إلا أنها تراجعت عن سياستها المعارضة لفرنسا اتجاه القضية الجزائرية، وأعلنت دعمها للموقف الفرنسي خلال انعقاد جلسات الأمم المتحدة[2].

وأثناء الندوة الصحفية التي عقدها "دالاس"، والتي خصص معظمها لحادثة ساقية سيدي يوسف، أدلى الوزير الأمريكي بالتصريح التالي: "إن هذا الحادث يدل دلالة قاطعة على أنه يصعب فصل القضية الجزائرية عن قضيتي تونس والمغرب، إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن القضية الجزائرية فرنسية داخلية، لكنها تتردد في النظر فيها إذا كان بحثها داخل منظمة الحلف الأطلسي، أو منظمة أخرى من شأنه أن ينتج تطورا في الوضع الراهن"[3].

لكن سرعان ما اختلفت نظرة كيندي للقضية الجزائرية عندما تولى رئاسة و.م.أ، عن نظرته إليها عندما كان سيناتورا[4]، فقد صرح ناطق باسم كيندي، بأن هذا الأخير كان لديه إحساس بأن فرنسا بزعامة الجنرال ديغول ستتجه نحو حل مشكلها الخاص في الجزائر[5].

([1]) المجاهد: "الحكومة الأمريكية تسير نحو موقف جديد"، العدد 8، بتاريخ 5 أوت 1957، ص 5.

([2]) مريم صغير: المرجع السابق، ص 408.

([3]) المجاهد: "هل هناك تطور في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر"، العدد 18، بتاريخ 15 فيفري 1958، ص 2.

([4]) يمكن القول أن موقف كيندي، كان بسبب أن السنة الرئاسية الأولى له كانت "عاصفة" مثلما كانت حالة العلاقات الجزائرية – الفرنسية، لكن أجواء الحرب الباردة كانت دائما تعمل لصالح العلاقات الفرنسية – الأمريكية على حساب فرضية التقارب الجزائري – الأمريكي. ينظر: فرحات جمال: المرجع السابق، ص 251.

([5]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 325.

وبالنظر للموقف الأمريكي المتذبذب من القضية الجزائرية، يمكن إدراك موقفها منها سنة 1956، وموقفها سنة 1959، والفارق بينهما يظهر في التصريح الذي أدلى به دوغلاس ديلون – سفير أمريكا السابق لدى فرنسا – في مارس 1956 بقوله: "إن العمالات الأربع الجزائرية جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي..." وما ذكرته جريدة (نيويورك هرالد تريبيون) سنة 1959: "أن أمريكا لا يسعها أن تتعهد بتأييد أي سياسة فرنسية إزاء الجزائر"[1].

إن الحكومة الأمريكية، كانت تريد من فرنسا أن لا تفلت الأمور في الشمال الإفريقي، وأن تقوم بنفسها بحل المشكل الجزائري بالطرق السلمية التي تمكنها من إرغام الجزائر على أن تسير في دائرة الغرب، وتبتعد عن الهيمنة الشيوعية.

كما كانت و.م.أ تطمح لخلق تعاون وثيق بين المعسكر الغربي والجزائر المستقلة، وتكون الأرضية خصبة في تأسيس دول شمال إفريقيا بنظام رأسمالي، لتكون حاجز منيع لتسرب الشيوعية إلى إفريقيا[2].

لذلك كانت جبهة ت.و ترى أن و.م.أ لا تعرب إلا عن خوف واحد وهو أن ترى أسلحة سوفياتية تصل إلى جيش التحرير الوطني، فقد كانت و.م.أ بحكم زعامتها للمعسكر الغربي تحتل مكانة هامة في الاهتمامات الدبلوماسية لجبهة ت.و، ولهذا فإن المكتب الإعلامي للجبهة في نيويورك شكل مركزا للملاحظة وتقييم تطور السياسة الأمريكية اتجاه المشكلة الجزائرية، وكان أيضا قاعدة هامة للعمل الدبلوماسي باتجاه الأمم المتحدة، وللعمل السياسي اتجاه الرأي العام

([1]) عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 439.

([2]) مريم صغير: (القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954 – 1962)،مجلة المصادر، عدد خاص 10، سداسية، السداسي الثاني 2004،م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1، (د.م)، ص 201.

الأمريكي، والعمل على إبراز التناقض بين ما تدعيه أمريكا من حب للحرية، وبين دعمها لفرنسا[1].

بحيث وجه أحد مسؤولي جبهة.ت.و بواشنطن رسالة إلى الحكومة الأمريكية يطلعها فيها على خطورة الحالة بالجزائر، وينبهها إلى مسؤوليتها في استمرار حرب الجزائر، إذ أن السلاح المسلط على الشعب الجزائري أكثره أمريكي، وأن جبهة ت.وتستنكر بشدة الحكومات التي ساندت وتساند الاستعمار، كما تطلب من الشعب الأمريكي تضامنه الإنساني، وترجو من الحكومة الأمريكية إنهاء الإبادة التي تسلكها فرنسا بالجزائر[2].

كما استطاع مكتب نيويورك أن يكسب تعاطف النقابات العمالية الأمريكية التي قامت بحركة احتجاجية في أوت 1959 بعد استشهاد عيسات إيدير.

وقد لعبت محادثات عبد القادر شندرلي ممثل الثورة بنيويورك مع جون كيندي في أوت 1960 دورا حاسما في تطورات الموقف الأمريكي الذي تحكمت فيه جملة من العوامل ساهمت في بلورته وتوجيهه نحو الإقرار بمبدأ حق تقرير المصير وحق الشعب الجزائري في استرجاع سيادته[3].

([1])slimane chikh: L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, 2eme édition, casbah éditions, Alger, 2006, pp 439,440.

([2]) المقاومة الجزائرية: "جبهة التحرير في كل مكان"، العدد 18، بتاريخ 1 جويلية 1957، ص 2.

([3]) سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 100.

المبحث الثاني: مواقف الدول الغربية من الثورة الجزائرية 1954 – 1960

تعتبر الدول الغربية الحليف الطبيعي لفرنسا الاستعمارية، بحكم الروابط الحضارية والاقتصادية والسياسية المتعددة الأوجه التي تربطها بها، وخاصة عن طريق منظمة حلف الشمال الأطلسي، أو من خلال منظمة السوق الأوربية المشتركة، لذلك ساندت هذه الدول فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية، وهو ما دفع وزير الخارجية "محمد لمين دباغين" إلى التأكيد في تقريره: "إن حلفاءنا الطبيعيون يوجدون خارج العالم الغربي، وعلينا أن نجند أكثر الدول الأقرب منا..."[1].

وكانت دول غرب أوربا ، أكثر الدول التي اتسمت بالعداء الشديد للثورة والقضية الجزائرية، وأسدت دولها الدعم المادي والمعنوي لفرنسا، ففي ألمانيا الغربية لم تكن "بون" عقب إبرام اتفاقية باريس في 23 أكتوبر 1954، القاضية بإنهاء وضع الاحتلال وإعادة تسليح ألمانيا، مهتمة كثيرا بأحداث الجزائر[2]، إلا أن الدبلوماسية الفرنسية قد لعبت دورا بارزا في التأثير على النظام الحاكم بها، بحيث بادرت سفارتها في "بون" إلى ممارسة ضغوطاتها على الحكومة الألمانية قصد تضييق الخناق على أي نشاط قد تسعى إليه جبهة ت.و مستقبلا للتعريف بالقضية الجزائرية[3]، خاصة وأن المستشار الألماني "أديناور" كان معروفا بميوله نحو فرنسا[4]، على الرغم أن العاصمة الفيدرالية كانت تتحفظ عن أي تدخل، فقد ذكر ديوان العلاقات الخارجية في ديسمبر 1955 أنه لابد على ألمانيا الفيدرالية أن تلتزم بأقصى درجات التحفظ اتجاه السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، بالنظر

([1]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958 –جانفي 1960)، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 80،81.

([2]) Jean poul kahn et Klaus muller jurgen: la république fédérale d'Allemagne et la guerre d'Algérie 1954 – 1962, el Maarifa,Alger, Algérie, 2010, p27.

([3]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، المرجع سابق، ص 436.

([4]) مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 181.

للعلاقات الثنائية بين البلدين وعلاقتها مع الدول العربية، ليس من الممكن أن تتخذ أي موقف كان وعليها أن تلتزم بالحياد..[1].

لكن، وبالنظر للضغط الذي كانت تمارسه السفارة الفرنسية على حكومة ألمانيا الغربية، جعل هذه الأخيرة أشبه بمحمية فرنسية، إذ أن القوات الفرنسية المرابطة فيها بها عدة صلاحيات للتحرك والتدخل حتى في المناطق الأخرى التي تراقبها القوات الأمريكية والبريطانية، وقد جعلت هذه الخصوصية المستشار الألماني الغربي، وزعيم الحزب المسيحي الديمقراطي أديناور من أكبر المؤيدين لسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، حيث كان واقعا تحت تأثير وضغط "بيير كومان" نائب "غي موليه"، وحاول استغلال هذا الوضع للضغط على جميع الأحزاب الاشتراكية من أجل تبني مواقف مناهضة لثورة نوفمبر ودبلوماسية جبهة التحرير الوطني في أوربا[2].

لذلك أصبحت ألمانيا الغربية (الفيدرالية) خاصة إلى جانب و.م.أ تعتبر بمثابة مصادر التموين بالسلاح والمال لفرنسا، مما أدى بجبهة ت.وللعمل على فصلهما عن فرنسا، وإقناعهما بالعدول على تأييد فرنسا في حربها القمعية ضد جبهة التحرير[3]، فقد كان التحالف الألماني – الفرنسي قد بلغ درجة أن قسما من الفترة التكوينية للطيارين العسكريين الفرنسيين العاملين في الجزائر كانت تتم في ألمانيا الغربية[4].

إلا أن الصدى ذو البعد العالمي الذي بلغته القضية الجزائرية قد شكل مصدر قلق ألماني متزايد، ففي صيف 1959 سعت الفيدرالية الألمانية لإقناع

([1]) Jean p.k et Klaus.m .j: op-cit, p 36.

([2]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص ص 326، 327.

([3]) Slimane chikh:op-cit, p 439.

([4]) محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960 – 1961، تر: علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2005، ص 266.

دول الحلف الأطلسي – بصفتها عضوا فيه – لمساندة فرنسا في الأمم المتحدة[1]، كما أفاد "هانس غلوبك" أحد المقربين من المستشار الألماني أديناور، للسفير الإغريقي في "بون": "أنه يرغب أن تصوت بلاده إلى جانب أصدقاء فرنسا عندما تدرس القضية الجزائرية في الأمم المتحدة"[2].

لقد كانت السفارة الفرنسية في ألمانيا تتدخل أيضا لدى الصحافة مباشرة، وذلك لكسب التأييد الإعلامي، حيث كتبت جريدة راين بفالتز الكاثوليكية، باسم الجهة المعروفة بموالاتها التقليدية لفرنسا منذ نابليون ما يلي: "لقد أنجزت فرنسا الكثير في الجزائر، ولكن موسكو هي المسؤولة عما يجري اليوم في هذه البلاد من اضطرابات".

أما جريدة فرانكفورت الغمانيه تزايتونغ– إحدى أكبر الجرائد الثلاث الكبرى في ألمانيا الغربية –فقد كتبت: "على فرنسا أن تبرهن على الحكمة السياسية"[3]، هذه الصحافة الألمانية التي ابتهجت بالتقارب الذي حدث بين سياسة الجنرال ديغول وسياسة المستشار أديناور، لكنها أخذت تشعر فرنسا بأن أوربا لا يمكن أن تقدم ضمانا للمعركة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر[4].

إن الموقف غير الرسمي في ألمانيا كان مخالفا للموقف الرسمي، وكان في طليعته الحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحزب الليبرالي، فقد كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي من الأحزاب الأكثر اهتماما بالقضية الجزائرية إلى حد إحداث زعزعة في استقراره وقواعده النضالية، حيث حاولت الإدارة الفدرالية للحزب سنة 1959 دفع الكثير من الجامعات لتنظيم تظاهرات لصالح القضية

([1]) كانت هذه السياسة الألمانية الغربية ظاهرية فقط، لكنها في حقيقة الأمر كانت تخشى من احتلال فرنسا للمكانة الأولى في الحلف الأطلسي أو بين دوله الأوروبية سوف تعني إرسال القوات الألمانية لتحارب في الجزائر، ينظر: المجاهد، العدد 41، بتاريخ 01 ماي 1959.

([2]) Jean p.k et Klaus m.j: op-cit, pp 226,227.

([3]) مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 185.

([4]) عبد الله شريط: المرجع السابق، ص ص 559، 560.

الجزائرية[1]، واستطاعت جبهة ت.و أن تجعل من الأراضي الألمانية قاعدة هامة لنشاطها السياسي، وكذلك في دعم الثورة بالعتاد العسكري، فقد أنشأت بألمانيا الغربية مركزا للدعاية وشراء الأسلحة، ووضعت فيه الشاب "حاج علي" الذي قام بأعمال نشطة جدا في الميدانين السياسي والعسكري[2].

وفي أفريل 1958 تم تشكيل ح.م.ج.ج، وقد تزامن مع إنشاء مكتب جبهة ت.وبألمانيا، حيث تم تكليف آيت حسن من طرف الجبهة لتمثيل المكتب بألمانيا، لكنه تعرض لمحاولة اغتيال مما أدى للتسريع في وتيرة تغيير موقف ألمانيا الغربية إزاء الثورة الجزائرية على اعتبار أنه كان في الفترة السابقة مساندا للموقف الفرنسي، كما كانت الصحف والإعلام الألماني يزيد اهتمامه بالقضية الجزائرية، حيث عنونت جريدة واسعة الانتشار الصراع : "بلا نريد حربا قذرة بيننا"[3].

لقد نشر وفد جبهة.ت.و في ألمانيا الغربية وأذاع على النواب والاحزاب السياسية والرأسماليين والتلامذة والصحف الألمانية والنمساوية نشريات خاصة، طبعت خصيصا لهذا الوطن، وهكذا كسبت عددا كبيرا من الصحف التي كانت مترددة من قبل، وصارت تكتب الدراسات التحليلية عن الوضعية في الجزائر، معتمدة على ما يعطيه لها مكتب جبهة ت.و هناك من وثائق ومعلومات، كما قام مندوبو الجبهة في ألمانيا الغربية بعقد ندوات هامة لجميع الطبقات من تلامذة وغيرهم، ووصل التأثير لدرجة أنه لما أصدر وكيل الحق العام في هامبورغ الأمر بحجز مطبوعات الجبهة، رفعت الصحف الألمانية أصواتها بالاحتجاج الشديد.

إن الرأي العام الألماني وصحافته صار على علم بأهداف جبهة ت.و الحقيقية، وصار لا يخفي ولاءه لها[4].

([1]) Jean p.k. et Klaus m.j: op-cit, p 209- 211.

([2]) أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 338.

([3]) Jean p.k et Klaus m.j: op-cit, p 228 - 232.

([4]) المقاومة الجزائرية: "إلى جانب الصراع المسلح ضد فرنسا في الداخل تقود جبهة التحرير صراعا سياسيا حادا في الخارج"، العدد 19، بتاريخ 15 جويلية 1957، ص 03.

وكان عدد المساند ين للقضية الجزائرية يزداد والولاء لجبهة ت.و يتكاثر بسبب الجرائم المرتكبة من قبل فرنسا، كما كان التعاطف يزداد وبالأخص في بعض الأوساط والمناطق، حيث أعطى لجبهة ت.و الضوء الأخضر لكي تفتح مكتبا خاصا للمساعدات الاجتماعية موجه للجزائريين وتم التركيز على الاستقبال المؤقت للجزائريين في مراكز الإقامة، وجمع وبعث الملابس إلى اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، ومساعدات مالية لبناء مركز تكوين احترافي للشباب الجزائري في تونس، كما تم إنشاء لجنة صداقة ألمانية – جزائرية في ميونيخ[1].

وتكونت عدة لجان لمساندة القضية الجزائرية في مدن أخرى: العاصمة بون، وكولونيا وفرانكفورت، وبادرت إلى جمع التبرعات المالية لممثلي جبهة ت.و[2].

وفي نفس السياق تبرع النائب الاشتراكي في البرلمان السيد "ليبر"، ورئيس نقابة عمال البناء في جوان 1959 بـ: 20000 مارك ألماني لفائدة تكوين شريحة من الشباب الجزائريين اللاجئين، كما سعى مكتب بون إلى الكشف عن أعمال منظمة اليد الحمراء[3] الإرهابية بألمانيا، وسيتوج هذا العمل في فيفري 1959 بإصدار البرلمان الألماني لتوصية ندد فيها بالأعمال الإجرامية للفيف الأجنبي بالجزائر[4].

([1]) Jean p.k et Klaus m.j: op-cit, p 251 – 326.

([2]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 438.

([3]) هي منظمة إجرامية خطيرة، يتألف أعضاؤها من غلاة الاستعماريين: وهي منظمة سرية في الظاهر لكنها تعمل باتصال وثيق مع السلطات الرسمية الفرنسية، ومهمتها هي التجسس على عناصر الثورة وجميع العناصر الحية في الشعب الجزائري، ولذلك فهي تعد في الواقع فرع من المكتب الثاني الفرنسي، وتنفق عليها السلطات الفرنسية أموالا كثيرة... ينظر: المجاهد، العدد 41، بتاريخ 1 ماي 1959.

([4]) سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 92.

ولم تدّخر الحكومة البريطانية من جانبها جهدا في مساندة الحكومة الفرنسية في حربها ضد الجزائر[1]، باعتبارها الحليف التقليدي لفرنسا[2]، حيث طمأنت بريطانيا العظمى فرنسا ووعدتها بتضامنها الطبيعي العفوي، وأن المقابلة التي جرت بين غي موليه وأنطوني إيدن كانت ودية، وأن بريطانيا قد وافقت فرنسا على سياسة الحزم في الجزائر في مقابل أن تسلك هي نفس السياسة في جزيرة قبرص[3].

لقد كان تعاطف حكومة لندن مع فرنسا قويا، خاصة سياسيا على مستوى مجلس الأمن، وكذلك عندما قامت فرنسا بنقل قواتها من قواعد الحلف الأطلسي المرابطة في ألمانيا إلى الجزائر ومعها العتاد الحربي الذي أنتجته مصانع و.م.أ وبريطانيا، وفي نفس السياق صرح سفير بريطانيا في فرنسا بأن حكومة بلاده ترغب في أن تستمر الأعمال الفرنسية في شمال إفريقيا لنشر المدنية[4].

فالحكومة الإنكليزية قد التزمت بما نصت عليه المادة الرابعة[5] من ميثاق الحلف الأطلسي التي جاء فيها بأن الحلف يجتمع كلما يرى أن واحدا من أعضائه مهدد في استقلاله السياسي وسلامة ترابه الوطني وهذا ما ينطبق على فرنسا[6].

وحتى الصحافة قد دعمت الموقف البريطاني الرسمي المؤيد لفرنسا، والمعادي للثورة الجزائرية ومما ذكرته جريدة مانشيستر غارديان (الليبيرالية): "وقعت في الجزائر أخيرا حوادث إرهابية غير معتادة... حقا إن فرنسا قد أنجزت

([1]) محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 272.

([2]) سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 94.

([3]) عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، ج1، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، الجزائر، (د.ت)، ص 181.

([4]) مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص 360.

([5]) حول مواد الميثاق الأطلسي، ينظر: الموسوعة العسكرية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص ص 834، 835.

([6]) مريم صغير: (القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظمتين 1954 – 1962)، المرجع السابق، ص ص 392.

الكثير في الجزائر في المجال الاقتصادي كما أنها ألحقتها بنفسها قانونيا، وأصبحت جزء منها...".

أما جريدة ذي أوبزيرفر الأسبوعية التقدمية فتذهب أبعد من ذلك وتطالب بتدخل بريطانيا: "من المصلحة المشتركة للغرب كله أن تستعمل بريطانيا ما تتمتع به من نفوذ للتوصل إلى اتفاق"[1]، إلا أن بريطانيا كانت تبدي في نفس الوقت الحذر والريبة، والتساؤل إن كان الجنرال ديغول يريد بسبب الجزائر أن يباشر الضغط على الحلف الأطلسي لاحتلال المقام الأول في أوروبا الغربية[2].

وعلى الرغم من الموقف الرسمي المؤيد لفرنسا، فقد كانت هناك منظمات إنسانية وأحزاب معارضة، وشخصيات يسارية تبنت مواقف معارضة لسياسة حكومة بلادهم الرسمية، وتمثل هذا الموقف في إدانة الحكومة لتحالفها مع حكومة باريس ومساعدتها في إبادة الشعب الجزائري[3].

كما كثفت جبهة ت.و من تواجدها السياسي والإعلامي في العاصمة البريطانية، وكان من ثمار نشاط الجبهة في بريطانيا لائحة صوتت عليها لجنة لندن للمجلس العالمي لحرية المستعمرات التي تؤيد الشعب الجزائري في مطالبته بالاستقلال الوطني، صدرت هذه اللائحة في 16 ماي 1957 تحت رئاسة العضو البرلماني العمالي فينير بروكواي، وصوت المجتمعون على اللائحة التالية:

- مؤازرة الشعب الجزائري في مطالبته باستقلاله الوطني.
- الاحتجاج بصرامة ضد أساليب التعذيب المسلطة على المدنيين الجزائريين.
- المطالبة بفتح مفاوضات عاجلة مع الممثلين الحقيقيين "الأكفاء" للشعب الجزائري[4].

([1]) مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 184.

([2]) كريستوف فون إيمهوف:"الجزائر أكبر إفلاس للغرب"، جريدة المجاهد، العدد 41، بتاريخ 1 ماي 1959، ص 9.

([3]) لزهر بديدة: التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية 1957 – 1959، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة – قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص 141.

([4]) المقاومة الجزائرية: "أصداء القضية الجزائرية في العالم"، العدد 18، بتاريخ 15 جويلة 1957، ص 4.

وفي 25 جوان 1959 انعقد بمجلس العموم البريطاني اجتماع لتأسيس اللجنة البريطانية لتأييد الجزائر حضره ممثل جبهة ت.و ببريطانيا "محمد كلو"، برز فيه عزم الشخصيات الحاضرة على تأييد الجزائر ومساندة قضيتها مساندة فعالة واتفق الجميع على تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الاهتمام المتزايد الذي يوليه الرأي العام البريطاني للقضية الجزائرية[1].
- تكثيف النشاط الإعلامي والدعائي لصالح الجزائر.
- التأكيد على ضرورة الدخول في مفاوضات على أساس مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.
- ممارسة الضغط على الحكومة البريطانية لتطبيق هذه السياسة[2].

أما الموقف الرسمي للحكومة الإيطالية، فقد صب في نفس اتجاه الحكومات الغربية، لكونها كانت خاضعة لأوامر و.م.أ فموقفها كان لصالح حكومة الاحتلال الفرنسي بحكم عضويتها في منظمة الحلف الأطلسي، التي يجبر ميثاقها كل الأعضاء بالدعم اللا محدود سياسيا وعسكريا لأي عضو من الأعضاء تواجهه مشاكل داخلية كانت أم خارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخطر الشيوعي وزحفه على منطقة الشمال الإفريقي[3]

إلا أنه كان هناك عدة أحزاب معارضة للنظام الحاكم بإيطاليا، إلى جانب عدة منظمات غير حكومية، وشخصيات سياسية وصحفيين عارضوا موقف الحكومة الإيطالية السلبي من القضية الجزائرية، وانحيازها إلى حكومة باريس، حيث أدت المواقف غير الرسمية بإيطاليا إلى نتائج إيجابية لصالح القضية الجزائرية، منها ملتقيات عديدة تطرقت بشكل كبير إلى القضية الجزائرية[4].

([1]) المجاهد: "لجنة بريطانية لتأييد الجزائر"، العدد 46، بتاريخ: 1959/7/23، ص 8.

([2]) سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 94.

([3]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، المرجع السابق، ص 439.

([4]) مريم صغير: المرجع نفسه، ص 440.

كما تمكن مكتب جبهة ت.و بروما من ربط عدة اتصالات وعلاقات بمختلف الأوساط الإيطالية، السياسية، الصناعية، الإعلامية، الكاثوليكية والنقابية[1]، واستخدام الأراضي الإيطالية – بحكم قربها من تونس – لنقل السلاح والعتاد للجبهة[2]، حيث كان هناك بعض من الاتصالات مع الشركات الإيطالية للسلاح وتجار الأسلحة من أجل الحصول على الأسلحة للثورة باسم الحكومات العربية[3].

وبالنسبة لسويسرا التي تعتبر دولة حيادية، فقد احتضنت منذ فترة مبكرة نشاط المبعوثين الجزائريين إلى أوروبا[4]، لكن قرار غلق مكتب جبهة ت.و بها لا يعكس حقيقة حيادها من الصراع الذي كان قائما آنذاك، سواء بين المعسكرين أو بين الدول الاستعمارية والشعوب التواقة لاسترجاع استقلالها[5]، إلا أن موقف سويسرا قد تغير في آخر مرحلة من مفاوضات إيفيان حيث تلقى وفد الجبهة هناك تسهيلات كثيرة، وعين كوفد دائم لح.م.ج.ج ومقيم بشكل رسمي بها[6].

ولم يختلف موقف الحكومة الإسبانية عن باقي مواقف الحكومات الغربية، خاصة وأن إسبانيا لها حدود جغرافية مع فرنسا، لذلك كان موقف حكومتها معاديا للثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها بسبب الارتباط التاريخي والإقليمي، وحتى الديني بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية، فكانت إسبانيا من الدول الغربية السباقة

([1]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958 – جانفي 1960)، المرجع السابق، ص 282.

([2]) slimane chikh:op-cit, p 439.

([3]) أبو بكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة 1954 – 1962، دار طاكسيوم، الجزائر، 2011، ص 321.

([4]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958 – جانفي 1960)، المرجع السابق، ص 286.

([5]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962،المرجع السابق، ص 449.

([6]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 332.

إلى تأييد الحكومة الفرنسية في مطالبها التي تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي[1].

أما الموقف غير الرسمي فقد شهد معارضة كبيرة لموقف الحكومة، تمثل في الأحزاب المعارضة والمنظمات والشخصيات والصحافة، حيث كانت وسائل الإعلام المكتوبة المنبر الذي كشف للرأي العام الإسباني الدعم اللا محدود الذي تقدمه حكومة بلادهم لفرنسا، وتعاونها الأمني ضد شعب يطالب باستقلاله، وقد أكد الصحفي الإسباني سانتا ماريا روميو العلاقة الثنائية بين الحكومتين، وتغلغل الدعاية الفرنسية داخل المجتمع الإسباني[2].

لذلك فتحت جبهة ت.و مكتبا لها في العاصمة مدريد في منتصف سنة 1959، بقيادة مسعود بوقادوم، وقد كان العمل في مدريد شاقا وصعبا، نظرا لطبيعة النظام الليبيرالي القائم على الديكتاتورية التي تفرض رقابة مشددة على الصحف ونشر الوثائق وهو ما أعاق عمل الجبهة الدعائي – الإعلامي، ولكن الجبهة تمكنت من توزيع جريدة المجاهد[3].

كما قام ممثلو الجبهة بتكثيف نشاطهم في إسبانيا، وتمكنوا من كسب أهم الصحف الإسبانية إلى جانب القضية الجزائرية مثل جريدة يافي في العاصمة مدريد وجريدة الكازار في المدن الأخرى التي كتبت مقالات هامة عن الكفاح التحريري، والتي لم تخف عطفها وميلها نحو الثورة الجزائرية[4].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك منطقة حيادية تمتد على كل الأراضي الشمالية (السويد – النرويج – فنلندا – الدانمارك)[5]، فدول منطقة إسكندنافيا، تبنت نوعا

([1]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962،المرجع السابق، ص ص 445، 446.

([2]) المرجع نفسه، ص 448.

([3]) لزهر بديدة: المرجع السابق، ص ص 212، 213.

([4]) المقاومة الجزائرية: "إلى جانب الصراع المسلح ضد فرنسا في الداخل تقود جبهة التحرير صراعا سياسيا حادا في الخارج"، المصدر السابق.

([5]) Slimane chikh: op-cit, p 483.

من الحياد والدعم النسبي للثورة والقضية الجزائرية ممثلة في الإعانات المقدمة للاجئين الجزائريين[1]، ففي السويد عمت روح التضامن والتأييد وكان الشعب السويدي يعرب في كل مناسبة عن تضامنه مع الشعب الجزائري وجبهة ت.وفي كفاحهما ضد الاستعمار الفرنسي[2]، وتعتبر السويد الدولة الوحيدة في غرب أوروبا التي صوتت بالإيجاب لصالح القضية الجزائرية في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1959[3].

وكان الموقف النرويجي أشبه بموقف السويد من الثورة والقضية الجزائرية، حيث جاء تأكيد الحكومة النرويجية واضحا لموقفها النابع من الرأي العام المعارض لأي استعمار كان في العالم بما في ذلك الاستعمار الفرنسي المتواجد بالجزائر[4]، كما أبدى ممثل النرويج مساندته المطلقة للقضية الجزائرية منذ أول مناقشة لها في الأمم المتحدة.

أما فنلندا، ففي البداية كانت معارضة للثورة الجزائرية وقضيتها، لكنها سمحت فيما بعد لأعضاء الوفد الجزائري بإلقاء المحاضرات بها[5]، كما فتحت صحافتها أعمدة واسعة لممثلي جبهة ت.و وتمكن ممثلو الجبهة من التحدث في إذاعتها عن القضية الجزائرية، كما أصبحت جميع الشخصيات الكبرى هناك تهتم بالقضية الجزائرية، وتقرأ مطبوعات الجبهة وجرائدها[6].

وكانت الدانمارك تدرك مدى الحساسية التي تكتسيها القضية الجزائرية إقليميا ودوليا، لذلك كانت تتعامل مع معطياتها بحذر شديد، وبالرغم من الدعاية

([1]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958 – جانفي)1960، المرجع السابق، ص 291.

([2]) المقاومة الجزائرية: "إلى جانب الصراع المسلح... تقود جبهة التحرير صراعا سياسيا حادا في الخارج"، المصدر السابق، ص 03.

([3]) عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 292.

([4]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، المرجع السابق، ص ص 454، 455.

([5]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 332.

([6]) المقاومة الجزائرية: المصدر السابق، ص 03.

الفرنسية القوية بها إلا أن الحكومة الدانماركية سمحت لأعضاء وفد جبهة ت.و بالقيام بزيارة تهدف للتعريف بالقضية الجزائرية، كما تم تأسيس لجنة تضامن دانماركية مع القضية الجزائرية[1].

أما الموقف الرسمي للحكومة التركية، فقد كان يعبر عن الضغوطات والمساومات الفرنسية لهذا البلد الإسلامي، الذي اختلفت مواقفه في بداية الثورة عن باقي البلدان الإسلامية التي لم تتأخر في تأييد كفاح الشعب الجزائري، ولعل ما يفسر المواقف التركية المؤيدة للطروحات الفرنسية خاصة على مستوى الأمم المتحدة، أنها كانت تسعى للاندماج الكامل في المعسكر الغربي، كونها كانت عضوا في الحلف الأطلسي[2].

وقد أثمرت الجهود الدبلوماسية التي بذلها مسؤولو جبهة ت.و عن الحصول على وعد من رئيس الوزراء التركي بتغيير موقف بلاده لصالح القضية الجزائرية، ولكن بشكل تدريجي، كما وعد بتقديم مساعدة عسكرية لجيش ت.و، وتم بالفعل تسليم تلك المساعدة عن طريق المركز العسكري في طرابلس، وتمثلت في 1143 قطعة سلاح عبارة عن مدافع هاون ورشاشات وكمية هامة من الذخيرة[3].

ورغم وضوح الرؤية أمام الرأي العام الدولي حول حقيقة ما يجري في الجزائر، إلا أن دول الحلف الأطلسي لم تتوقف عن تقديم مختلف أشكال الدعم العسكري لفرنسا في إطار التضامن الأطلسي، وانطلاقا من الرؤية الفرنسية التي تعتبر أن بقاءها في الجزائر يشكل خط الدفاع الرئيسي أمام الامتداد الشيوعي نحو منطقة شمال إفريقيا، وبالتالي كان على الحلف الأطلسي أن يمد فرنسا في الجزائر بما تحتاجه من أسلحة ومعدات عسكرية لمواجهة الثورة التحريرية.

([1]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، المرجع السابق، ص 456.

([2]) أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 350.

([3]) أحمد توفيق المدني: المصدرنفسه، ص 351.

المبحث الثالث: دعم الحلف الأطلسي لفرنسا ورد فعل ح. م. ج. ج(1954 – 1962)

1- دعم الحلف الأطلسي لفرنسا:

أدت حدة الصراع بين النظامين الأيديولوجيين العالميين بعد 1945 إلى اللجوء إلى سياسة الأحلاف وتكريسها في العلاقات السياسية الدولية[1]، ومن ثم كان ميلاد منظمة حلف الشمال الأطلسي في 04أفريل1949، حيث أبرم ميثاق بروكسل الدفاعي بين كل من فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، ثم دارت محادثات في واشنطن بين هذه الدول الخمس وبين أمريكا وكندا انتهت بوضع الأسس المبدئية للحلف[2].

لذلك تجندت فرنسا وراء الحلف الأطلسي و و.م.أ للقضاء على الثورة الجزائرية[3]، معتبرة أن حربها في الجزائر هي حرب الحلف الأطلسي[4]، وهذا حسب المادة السادسة ضمنه[5]، وبالتالي على كل دول الغرب أن تساندها وتقف إلى جانبها في حربها، فجاء على لسان "الجنرال آلار" عضو القيادة الفرنسية في الحلف قوله: "إن حرب الجزائر هي أهم معركة تجري الآن لفائدة الغرب"[6].

وقد ركزت فرنسا لجلب مساندة الحلف الأطلسي في حربها لاستعمال حجة التهديد الشيوعي، حيث قال "مانديس فرانس" خلال زيارة رسمية له في واشنطن بعد 19 يوم من إعلان الثورة التحريرية قائلا: "... أؤكد أن عوامل خارجية أثرت على الوضعية في شمال إفريقيا، وهددت الأمن في المنطقة"، وعلى إثرها صرح وزير الخارجية الأمريكي أنه سيعطي الاهتمام اللازم للقضية[7]، وبهذا لم تتوقف

([1]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 287.

([2]) المجاهد: "الحلف الأطلسي والجزائر"، العدد 39، بتاريخ: 1959/4/2، ص 5.

([3]) عبد القادر نون، ناهد لكحل: تدويل القضية الجزائرية (1954 – 1962)، مذكرة لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2008، ص 60.

([4]) محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 204.

([5]) علي تابليت: المرجع السابق، ص 55.

([6]) محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 204.

([7]) علي تابليت: المرجع السابق، ص 50.

البلدان الكبرى في الحلف الأطلسي عن تقديم مساعدتها لفرنسا تحت أشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة، وتنوعت المساعدة إلى: عسكرية، مالية، دبلوماسية[1].

ففي المجال العسكري كانت المساعدات التي يقدمها الحلف الأطلسي لفرنسا تتزايد وتتسع حتى بلغت درجة أثارت استنكار العالم أجمع[2]، فمنذ 25 جوان 1955 منح بعض أعضاء الحلف الأطلسي لفرنسا حق الأولوية في التزود من الطائرات العمودية من نوع سيكور سكي الخاصة للقيام بالعمليات الحربية ضد الجزائريين، وبذلك برهنت دول الحلف الأطلسي بكيفية فعالة على التضامن الذي يربطها بفرنسا[3]، وفي هذا الشأن ذكر "جاك سوستيل" في كتابه (الجزائر المحبوبة المعذبة) في عام 1955 قال: "لم يكن لفرنسا سوى طائرة عمودية واحدة من نوع "بيل" وأما طائرات "سيكور سكي" أو "بانان" فإن فرنسا لم تكن تصنعها أصلا"[4].

وفي مارس 1956 طلبت الحكومة الفرنسية من أمريكا 50 طائرة عمودية ذات محرك مزدوج، تسمى "الموزات الطائرة"، و"خيل السباق" والتي كانت تحمل شارة التسجيل في سجل البحرية الأمريكية، وقد تسلمت فرنسا الطائرات الأولى من هذا النوع في جوان 1956.

وقد بلغ ثمن مشتريات الحكومة الفرنسية من الأسلحة 500 مليون دولار بين سنتي 1957 و1958[5]، وفي جوان 1959 رخصت أمريكا للجيش الفرنسي الفرنسي في الجزائر بشراء 25 طائرة عمودية من نوع ثقيل، وشراء عدد غير محدود من الطائرات الحربية من نوع – ت 28 – بين سنتي 1959 – 1960،

([1]) محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 204.

([2]) المجاهد: "عمال بلاد الحلف يبحثون موقف بلادهم من حرب الجزائر"، المصدر السابق، ص 4.

([3]) المجاهد: "مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي"، العدد 78، بتاريخ 1960/10/3، ص 6.

([4]) المجاهد: "مساعدة أمريكا والحلف الأطلسي"، العدد 20، بتاريخ 1958/3/15، ص 10.

([5]) المجاهد: "مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي"، المصدر السابق ، ص 6.

كما سلمت لها 60 طائرة من طراز – ب 28 – في جانفي 1960[1]بالإضافة للتجهيزات الصحية، والمدربين الأمريكان الذين يقيمون في الجزائر وبالضبط في المرسى الكبير ولارتيك وبوفاريك وبجاية، ويقومون بالخدمات العسكرية، وقطع الغيار كلها أمريكية[2].

أما ماليا فالمساعدة التي تلقتها فرنسا في إطار الحلف تعتبر عاملا رئيسيا في استمرار الحرب في الجزائر لأنها كانت تسد بانتظام كل الثغرات التي تفتحها حرب الجزائر في الميزانية الفرنسية[3]، والتي تكلفها يوميا مبلغ ثلاثة ملايين فرنك فرنسي[4]. لذلك اتخذت إعانات الحلف الأطلسي لفرنسا أشكالا مختلفة فمثلا في 30 جانفي 1958 صودق لفرنسا على 665 مليون دولار من قبل الحكومة الأمريكية وبعض بلدان الحلف الأطلسي[5]، بالإضافة للقروض الممنوحة لها من ألمانيا الغربية و و.م.أ والتي بلغت 45 مليون دولار، وفي هذا الشأن كتبت جريدة (نيويورك تايمز) الأمريكية: "... فمنذ 1952 والإعانة الأمريكية تزود وحدها الحكومة الفرنسية بثلث المحصولات التي تستخلصها من جميع تصديراتها"[6].

وقد وقفت حكومات البلدان التابعة للحلف الأطلسي دائما إلى جانب فرنسا في الأمم المتحدة وعملت بكل وسائل الضغط والمناورة لمنع انتصار القضية الجزائرية[7] في مختلف دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة[8]، وعندما نبحث

([1]) وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 127.

([2]) إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 – 1962)، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 339.

([3]) المجاهد: "عمال بلاد الحلف يبحثون موقف بلادهم من حرب الجزائر"، المصدر السابق، ص 4.

([4]) محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 271.

([5]) المجاهد: "مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي"، المصدر السابق، ص 6.

([6]) المجاهد: "أمريكا وألمانيا في نجدة فرنسا من الإفلاس"، العدد 16 بتاريخ: 1958/1/15، ص 3.

([7]) المجاهد: "مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي"، المصدر السابق، ص 4.

([8]) محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 271.

السياسة الخارجية لكل هذه الدول نجد تضامنا عمليا فعالا مع فرنسا في حربها ضد الجزائر، بالرغم من بعض التردد المحتشم الذي لا تأثير له[1].

ورغم الدعم المتواصل لدول الحلف الأطلسي لفرنسا، إلا أنه سجلت عدة أزمات بين دول الحلف، مثل أزمة 14 نوفمبر 1957 عندما قررت حكومتا أمريكا وبريطانيا إرسال كمية من الأسلحة إلى تونس[2] خشية أن تبحث فرنسا عن مصادر أخرى للسلاح خارج الإطار الغربي تسبب ذلك في توتر العلاقة بين الحلف وفرنسا[3]، حيث صرح وزير الخارجية الفرنسية "كريستيان بينو" أمام لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان الفرنسي في نفس اليوم قائلا: "إن القرار الأمريكي البريطاني مناقض لمبادئ التضامن الأطلسي، وأعلن أن فرنسا قد أنذرت حلفاءها بأنه من حقها هي وحدها أن ترسل الأسلحة إلى تونس"[4].

كما وضعت التطورات العسكرية والسياسية التي شهدتها الجزائر الحلف الأطلسي أمام اختبار كبير نظرا لإخلال فرنسا بالتزاماتها العسكرية تجاهه، وما يمكن أن ينجر عن ذلك بخصوص التوازن مع حلف وارسو، مما ساهم في تفاقم التناقض والأزمات داخل الحلف بسبب مضاعفات القضية وامتداداتها[5].

وترجع أسباب الخلاف بين فرنسا وحلفائها في الأطلسي إلى:

1- أن فرنسا تعتبر القضية الجزائرية ليست قضية فرنسا وحدها وإنما هي قضية الحلف الأطلسي والدول الغربية.

2- سحب فرنسا لقواتها البرية والجوية والبحرية مع نهاية 1958، و التهديد بالانسحاب من الحلف ما لم يشاركها في وضع خطة سياسية إستراتيجية للدفاع عن مستعمراتها في إفريقيا.

([1]) المجاهد: "مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي"، المصدر السابق، ص 6.

([2]) المجاهد: "مؤامرات الحلف الأطلسي على الجزائر منذ 3 سنوات"، المصدر السابق، ص 8.

([3]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 88.

([4]) المجاهد: المصدر السابق، ص 8.

([5]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 88.

3- مطالبة فرنسا حلفاءها بتزويدها بالمعلومات والوسائل اللازمة لصنع القنبلة النووية[1].

لذلك سحب الحلف الطائرات النفاثة الأمريكية من فرنسا ونقلها إلى ألمانيا الغربية وبريطانيا[2].

2- رد فعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

أمام الدعم العسكري والسياسي الذي قدمته دول الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، لم يسع ح.م.ج.ج إلا التفكير في طريقة لوقف هذا الدعم لمحاولة زعزعة الروابط المتينة التي تجمع دول الحلف بفرنسا، ولم يكن من خيار أمامها سوى مباشرة التحرك من داخل هذه البلدان نفسها بغية التأثير على بعض الجماعات الضاغطة فيها، ومحاولة تنوير رأيها العام بحقيقة الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري وزيف الدعاية الفرنسية[3].

لهذا لم تتردد ح.م.ج.ج في إصدار مذكرة يوم 19 سبتمبر 1960 بتونس، حررها رئيسها فرحات عباس موجهة إلى كل أعضاء الحلف الأطلسي، أدانت فيها التحالف الذي يلقاه الاستعمار الفرنسي[4]، حيث أدانت المادة السادسة من الحلف الأطلسي التي تشير إلى اعتبار الجزائر فرنسية، وجزء من المناطق التي يغطيها الحلف[5]، دون استشارة الشعب الجزائري: "إن ح.م.ج.ج تذ كر قبل كل شيء بأن بأن الجزائر أقحمت في الحلف بدون استشارة الشعب الجزائري"[6]، ونقضها للحلف

([1]) المجاهد: "أزمة أخرى في الحلف الأطلسي الاستعماري"، العدد 44، بتاريخ 1959/6/14، ص 7.

([2]) المجاهد: المصدر نفسه، ص 7.

([3]) عبد القادر نون، ناهد لكحل: المرجع السابق، ص 60.

([4]) محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 273.

([5]) سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح (دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة)، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 447.

([6]) المجاهد: "مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي"، المصدر السابق، ص 6.

للحلف نفسه باعتباره أداة للاستعمار الموجه ضد الشعب الجزائري وعنصر إخلال بالأمن في المغرب العربي كله[1].

كما أوضحت ح.م.ج.ج بأن دول الحلف الأطلسي لم تنقطع عن إمداد فرنسا بالدعم العسكري والمالي والدبلوماسي في حرب الإبادة التي تقوم بها في الجزائر منذ ست سنوات[2].

وأكدت ح.م.ج.ج أن أعضاء الحلف الذين يقتسمون مع فرنسا مسؤولية الجرائم التي يرتكبها المحتل في الجزائر، لم يعد في استطاعتهم أن يعتمدوا على جهل الرأي العام العالمي لهذه الحقائق خصوصا منذ الاعتداء على ساقية سيدي يوسف 18 فيفري 1958، حيث صرح دوغلاس ديلون السفير الأمريكي في باريس ومساعد كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية في 26 أوت 1958: "إن استعمال الطيران الأمريكي ضد الساقية من الصعب تبريره"[3]، ومن خلال هذا التصريح سجلت ح.م.ج.ج أن استخدام العتاد الأمريكي ضد الشعب الجزائري أمر يبرره الأمريكان[4].

كما نبهت ح.م.ج.ج أن ميثاق الحلف الأطلسي يوشك في كل وقت أن يعرض سلامة المغرب العربي كله للخطر، من جراء القواعد العسكرية للحلف في المتوسط: "إن ح.م.ج.ج تعتبر وصف القطر الجزائري بكونه منطقة أطلسية مشمولة بالحلف الأطلسي، وصفا اعتباطيا تعسفيا وتعتبر المراكز العسكرية بالجزائر وفي إفريقيا الشمالية خطرا يهدد أمن المغرب العربي كله"[5].

وفي الأخير ختم مذكرته بالقول إن ح.م.ج.ج تلفت أمام الملأ انتباه دول الحلف الأطلسي إلى أن التأييد الدبلوماسي والإعانات الضخمة التي تمدها هذه

([1]) محمد عباس: المرجع السابق، ص 605.

([2]) يحي بوعزيز: المرجع السابق ،ج2، ص 76.

([3]) المجاهد: "مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي"، المصدر السابق، ص 7.

([4]) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ج 2 ،ص 79.

([5]) سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 447.

الدول لفرنسا قد وضعت الحلف الأطلسي بصفة نهائية أمام الرأي العام في نظر شعوب البلاد الناشئة في مصاف الأحلاف الاستعمارية[1]، وأكد بأن الدول الأطلسية بمواصلتها لتغذية حرب الجزائر بكل الوسائل قد فقدت عطف شعوب إفريقيا وآسيا التي أصبحت مقتنعة أكثر بأن العالم الذي يسمى "حرا" يقوم بكل شيء لعرقلة انتصار حرية هذه الشعوب واستقلالها[2].

([1]) المجاهد: "مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي"، المصدر السابق، ص 8.

([2]) André Mandouze: La révolution Algérienne Par les textes, Editions ANEP, Alger, 2006, p64.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطلبة:

- **مريم غرابي**
- **كنزة قاضي**
- **إبتسام نش**

إشراف الدكتور:

عمر بوضربة

السنة الجامعية:

1435 – 1436 هـ/ 2015 – 2015 م

الفصل الثالث

علاقة الثورة الجزائرية بالمعسكر الاشتراكي الشرقي (1954 – 1962).

- *المبحث الأول: تطور الموقف السوفياتي من الثورة الجزائرية* (1954 – 1962).
- المبحث الثاني: دعم دول أوروبا الشرقية للثورة الجزائرية (1956 – 1962).
- المبحث الثالث: التأييد الصيني للثورة الجزائرية (1955 – 1962).
- المبحث الرابع: تدويل القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة (1955 – 1962).

تميزت العلاقات الدولية بعد ح.ع.II بانقسام العالم إلى كتلتين أيديولوجيتين متصارعتين، اشتراكية بزعامة إ.س ورأسمالية بزعامة و.م.أ وهو ما أدى إلى تجدد الحرب الباردة التي كانت قد بدأت منذ انتصار الثورة البلشفية في روسيا 1917[1].

منذ وفاة ستالين في 05 مارس 1953 ارتكزت السياسة الدولية للمعسكر الاشتراكي على سياسة مبدأ التعايش السلمي، لإقامة السلم العادل وتأسيس التضامن الأممي ومنه دعم حركات التحرر العالمية ضد الاستعمار والإمبريالية[2]، فكانت البداية محاولة مساعدة بعض الشعوب العربية من ضمنها الشعب الجزائري الذي عانى من تسلط الاستعمار الفرنسي[3].

غير أن علاقة الثورة التحريرية ببلدان المعسكر الاشتراكي، في مراحلها الأولى تميزت بالتردد والتحفظ في طلب مساعدة المعسكر الاشتراكي نظرا لتخوف جبهة.ت.و من طرح القضية الجزائرية في إطار الصراع بين الكتلتين[4]، وكذا مواقف إ.س من ثورة أول نوفمبر التي كان يشوبها التحفظ، وذلك لعلاقة التقارب التي كانت تربطه بفرنسا[5]، الأمر الذي دفع الجبهة إلى انتهاج سياسة دولية طابعها الحياد بين القوى المتصارعة، رغم تلقيها الدعم المادي والمعنوي من بعض الدول الاشتراكية.

([1]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958 – جانفي 1960)، المرجع السابق، ص 174.

([2]) سيد علي احمد مسعود: المرجع السابق، ص 153.

([3]) مريم صغير: (القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954–1962)، المرجع السابق، ص 205.

([4]) محمد عباس: المرجع السابق، ص 593.

([5]) أحسن بومالي: أول نوفمبر 1954 (بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية)، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 177.

لكن رغم انتهاجها لسياسة الحياد في العلاقات الدولية إلا أن ذلك لم يمنعها من التمييز بين الدول المساندة – بعض الدول الاشتراكية – وبين الدول المعادية للثورة الجزائرية والمساندة لفرنسا والمتمثلة في و.م.أ ودول غرب أوروبا عموما[1].

([1]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958 – جانفي 1960)، المرجع السابق، ص 174.

المبحث الأول: تطور الموقف السوفياتي من الثورة الجزائرية (1954 – 1962):

يعد الدعم المبدئي لـ إ.س والنظم الشيوعية لحركات التحرر في العالم أساسا هاما في سياستها الخارجية، انطلاقا من إيمانها بضرورة تصدير الشيوعية للقضاء على النظم الاستعمارية الرأسمالية[1]، غير أن موقف إ.س من الثورة الجزائرية كان مدعما لفرنسا ولسياستها في الجزائر[2]، لحسابات مصلحية متعلقة أساسا بمعادلات الصراع مع الغرب بزعامة و.م.أ، جعلت موقفه في إطار التردد من 1954 إلى غاية نهاية 1957[3]، حيث أكد أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ولا يحق لأي دولة التدخل فيها[4]، وقد صرح "خروتشوف" في 1956 "أنه لا يمكن التدخل في شؤون شعوب الاتحاد الفرنسي"[5]، ذلك أن القادة السوفيات كانوا يرغبون في وجود حكومة فرنسية يشترك فيها الشيوعيون إلى جانب الاشتراكيين على أمل أن يغيروا بذلك اتجاه فرنسا الدائم نحو و.م.أ وإضعاف الحلف الأطلسي[6].

ويظهر هذا التأييد الممتزج بنوع من الحذر والتحفظ لكفاح الشعب الجزائري بشكل أكثر وضوح عندما تولى الحزب الاشتراكي الفرنسي الحكم وزيارة "غي موليه" و"كريستيان بينو" لموسكو في ماي 1956[7]، ففي تصريح لمولوتوف لوفد فرنسي برلماني قال فيه: "إن الحكومة السوفياتية ترغب في بقاء فرنسا بالجزائر...

([1]) عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954 – 1960)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 361.

([2]) مريم صغير:المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، المرجع السابق، ص 362.

([3]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958 – جانفي 1960)، المرجع السابق، ص 175.

([4]) مريم صغير:المرجع السابق، ص 362.

([5]) أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 177.

([6]) المجاهد: "قضية الجزائر أمام سياسة المعسكرات الدولية"، المصدر السابق، ص 8.

([7]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 238.

بشرط أن يكون الحل مرضيا للجزائريين والفرنسيين"[1]، كما صرح "خروتشوف" لجريدة "لموند الفرنسية" يوم 14 ماي 1956 قائلا: "نحن نفهم جيدا ما في المشكل الجزائري من تعقيد، ولكننا متيقنون أن هذه المشكلة تستطيع بدورها أن تحل بكيفية سلمية"[2].

وجاء في البلاغ المشترك في موسكو بين فرنسا وإ.سفي 21 ماي 1956 أن السوفيات يأملون أن تحل القضية الجزائرية حلا عقلانيا، وهذا يعكس التأييد السوفياتي لكفاح الشعب الجزائري[3]، ويرجع موقفه آنذاك إلى عدة عوامل أهمها:

1- كانت الحكومة الاشتراكية الفرنسية قد أوهمت أمريكا أنها تريد أن تعطي لسياستها الخارجية اتجاها مستقلا عن السياسة الأمريكية.
2- محاولة الحزب الشيوعي استمالة الحزب الاشتراكي من أجل تكوين جبهة شعبية.
3- خوف روسيا من أن تحتل أمريكا مكان فرنسا إن طردت من الجزائر[4].

لكن الموقف السوفياتي تغير مع نهاية 1957 وبداية 1958 بفعل عدة عوامل ذات صلة بتطور الثورة بالداخل وأخرى متعلقة بالتطورات الدولية وتتمثل فيما يلي[5]:

1- تطور الأوضاع الداخلية في الجزائر، نتيجة عنف المعارك البطولية لجيش.ت.و بعد اقتناعها بأهمية الكفاح المسلح[6]، مما حذا بالجمعية

([1]) مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 179.

([2]) المجاهد: "السياسة الروسية وحرب الجزائر"، العدد 19، بتاريخ 1 مارس 1958، ص 4.

([3]) مريم صغير: (القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954–1962)، المرجع السابق، ص 207.

([4]) المجاهد: "السياسة الروسية وحرب الجزائر"، المصدر السابق، ص 4.

([5]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للح .م .ج ج (سبتمر1958 – جانفي1960)، المرجع السابق، ص 176.

([6]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 240.

العامة للأمم المتحدة في دورتها لسنة 1957 إلى إصدار لائحة بخصوص الجزائر تضمنت الدعوة لحل سلمي للقضية الجزائرية.

2- انتشار صدى الثورة التحريرية وتزايد التضامن الأفروآسيوي مع كفاح الشعب الجزائري.

3- إهتمام جمهورية الصين الشعبية بكفاح الشعب الجزائري ودعمه ماديا ومعنويا للجبهة، خاصة بعد تأسيس ح.م.ج.ج واعتراف حكومة الصين بها سنة1958[1].

4- جهود بعض الحكومات العربية مثل الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة لدى حكومة وسفراء إ.س، وهذا بطلب من ح.م.ج.ج للتأكيد على وزن الثورة، وكذا أهمية دعم الثورة الجزائرية في مد جسور الصداقة والتعاون العربي السوفياتي[2].

5- فشل استمرار التقارب بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي في فرنسا[3] وتلاشي الآمال الروسية لجذب فرنسا وإحداث شرخ في المعسكر الغربي الرأسمالي.

6- العدوان الثلاثي على مصر في أعقاب أزمة قناة السويس جسم أخطار الحرب الجزائرية وتهديدها للسلم خصوصا في الشمال الإفريقي والشرق الأوسط، ومنذ ذلك التاريخ بدأت روسيا تبذل جهدها لإعانة بعض البلدان العربية[4]، وفي هذا الشأن كتبت صحيفة (لإيزفاستيا الروسية): "... أما روسيا فإنها على أتم الاستعداد لمد يد المساعدة الاقتصادية

([1]) عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954 – 1960)،المرجع السابق، ص ص 362، 363.

([2]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958 – جانفي 1960)،المرجع السابق، ص 176.

([3]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 109.

([4]) المجاهد: "السياسة الروسية وحرب الجزائر"، المصدر السابق، ص 4.

لجميع البلاد التي أحرزت على استقلالها الاقتصادي، وهذا ينطبق على مصر وعلى جميع البلدان العربية"[1].

وعقب هجوم الطيران الفرنسي على ساقية سيدي يوسف التونسية فيفري 1958 قام السفير الروسي بباريس "قينو قرادوف" بزيارة لوزير الخارجية الفرنسي عبر له فيها عن اهتمام الرأي العام السوفياتي بإقرار السلم في شمال إفريقيا[2].

كل هذه التطورات والمساعي العربية توجت بتحولات هامة في الموقف السوفياتي، بدءا بالاهتمام بالقضية الجزائرية ثم تقديمه للدعم المادي للثورة[3]، فقد كان تطور موقفه في فهم القضايا العربية وقضايا الشمال الإفريقي متماشيا مع روح العصر، ومراعيا لمطالب الأمم الناشئة، فبقدر ما كانت إعانات روسيا الاقتصادية لبعض البلدان العربية، بقدر ما كانت مسايرة أمريكا لحليفتها الأطلسية وإمدادها بالإعانات المادية وغيرها في حربها بالجزائر، مما شكل خطورة جعلت مختلف الحكومات تحدد سياستها إزاء القضية الجزائرية[4].

وقد تعرض "خروتشوف" في خطاب ألقاه يوم 14 مارس 1958 إلى وضعية الجزائر قائلا: "إن الضمير الإنساني لا يمكنه أن يسمح باستمرار هذه الوضعية بالجزائر التي تسلط فيها الإبادة على السكان الجزائريين... إن الدول الاستعمارية قد أدارت ظهرها لهذه الفاجعة رغم عرض القضية في هيئة الأمم المتحدة... ألم يدرك الحكام الفرنسيون أن رفضهم لحل سلمي سيقود بلادهم إلى انهيار أكبر من الذي لحقهم بالهند الصينية؟"[5].

([1]) عبد الله شريط: المرجع السابق ،ج2، ص 35.

([2]) المجاهد: "السياسة الروسية وحرب الجزائر"، المصدر السابق، ص 4.

([3]) عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954 – 1962)،المرجع السابق، ص 363.

([4]) المجاهد: المصدر السابق، ص 4.

([5]) المجاهد: "خروتشوف وحرب الجزائر"، العدد 20، بتاريخ: 1958/3/15، ص 2.

وعلى إثر زيارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى موسكو في 15 ماي 1958 سجل موقف إ.س قفزة هامة نحو القضية الجزائرية استنكر من خلالها الحرب الوحشية الفرنسية ضد الشعب الجزائري، وتم الاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة على ضرورة لفت نظر الرأي العام الدولي للقضية الجزائرية[1].

وبوصول الجنيرال ديغول إلى الحكم في جوان 1958 أوهم الرأي العام الدولي أنه يحمل إستراتيجية جديدة يستطيع بها إيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها فرنسا في الجزائر، إذ قوبل ذلك بتريث وانتظار من إ.س طوال عام كامل لكن انتهاج "ديغول" لسياسة المناورة في محاولته إخضاع الشعب الجزائري والتهرب من قبول شروط ومطالب ح.م.ج.ج، دفع صحيفة البرافدا لسان الحزب الشيوعي السوفياتي لشن حملة قوية على سياسة ديغول في الجزائر، حيث انتقدت بشدة الاستعماريين، ومما جاء فيها: "إن الدم يجري بكثرة في الجزائر، وفي نفس الوقت تتفاقم الإجراءات القمعية ضد سكان الجزائر"[2].

إذ انعكس هذا التوجه السوفياتي من كفاح الشعب الجزائري على الكثير من المستويات الشعبية والمنظمات المختلفة ذات العلاقة بالعالم العربي، والتي أبدت موقفا مؤيدا للثورة الجزائرية من خلال بياناتها، ففي الاحتفال الذي جرى في إ.س بمناسبة يوم التضامن مع الجزائر الذي صادف 14 سبتمبر 1959 عبرت منظمة الصداقة السوفياتية مع البلدان العربية في بيانها: "عن اقتناع شعوب إ.س بأن القضية الجزائرية ستنتصر وأن السلم سيعود إلى الجزائر في ظل الاستقلال"[3].

وإثر زيارة "بن يوسف بن خدة" إلى موسكو في 13 أكتوبر 1959، ولقائه بالسيد "سوسلوف" الأمين العام بالنيابة للحزب الشيوعي السوفياتي[4]، تم الاتفاق

([1]) المجاهد: "أمريكا وروسيا أمام الجزائر"، العدد 24، بتاريخ: 1958/5/29، ص 2.

([2]) المجاهد: "روسيا وفرنسا والجزائر"، العدد 44، بتاريخ: 1959/6/14، ص 2.

([3]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 112.

([4]) سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 154.

على مضاعفة الدعم المادي لوحدات جيش.ت.و واللاجئين[1]، رغم ذلك فإن موقف إ.س من ميلاد ح.م.ج.ج التي تأسست في سبتمبر 1958 لم يكن واضحا إلا بعد مرور سنة على ميلادها، حيث جاء اعترافه بها في 3 أكتوبر 1960 كبداية لسلسلة المواقف الإيجابية التي اتخذها إ.س بصفة علنية ورسمية خاصة تجاه القضية الجزائرية في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية[2]، هذا ما أكده خروتشوف قائلا: "اجتماعي بوفد الحكومة الجزائرية دليل على وجودها الحقيقي إنها أمر واقع... إن ديغول يعد معترفا بها ما دام قد تفاوض مع مبعوثيها في 02 أكتوبر 1960"[3].

كان إ.س في كل مرة يبرهن عن تأييده وتعاطفه مع كفاح الشعب الجزائري لكي يعوض ما فاته من قبل، ففي 14 أفريل 1961 جرت مظاهرات لفائدة الجزائر أمام سفارة فرنسا بموسكو، كما أن الرئيس "خروتشوف" تدخل في حل القضية الجزائرية من خلال برقياته ورسائله في عدة مناسبات، وفي 16 نوفمبر 1961 نظمت مظاهرات طلابية في إ.س احتجاجا على حادثة المعتقلين السياسيين الجزائريين[4].

وماديا كان الدعم السوفياتي متأخرا، نظرا لطبيعة موقفه المبدئي من القضية الجزائرية[5]، فإعلاميا أذاعت وكالة "طاس" السوفياتية خبر وصول الباخرة "فورلوقو" التي غادرت ميناء "أوديسا"[6] في البحر الأسود متوجهة إلى تونس محملة بمساعدات سوفياتية للاجئين الجزائريين.

([1]) Mohammed HARBI: op-cit, p 517.

([2]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 241.

([3]) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 181.

([4]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، المرجع السابق، ص 370.

([5]) مريم صغير: (القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962)، المرجع السابق، ص ص 212،213.

([6]) المجاهد: "هدايا روسية للاجئين الجزائريين"، العدد 18، بتاريخ: 1958/8/15، ص 2.

كما أكد المندوب السامي للاجئين لهيئة الأمم المتحدة على أهمية قضية اللاجئين الجزائريين، وخلالها قدمت حكومة إ.س مساعدتها لهؤلاء اللاجئين تضمنت كميات كبيرة من الأغذية والأدوية والملابس، إضافة إلى مبلغ 5.005 مليار دولار[1].

وفي مارس 1959 بعث إ.س للجزائر كميات ضخمة من الأسلحة والعتاد العسكري والمؤمن مجانا، عبر مينائي الإسكندرية واللاذقية في سوريا[2]، وفي 24 أكتوبر 1960أرسل إ.س إلى ميناء تونس سفينة "فاتيج" محملة بشحنة كبيرة من الآلات الفلاحية وسيارات النقل هدية من الاتحادات النقابية السوفياتية إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كما حملت كميات هامة من الأدوية والمواد الغذائية واللباس للاجئين الجزائريين في تونس[3]، وقال المندوب السوفياتي عن شحنة الباخرة بأنها تحمل هدية من مختلف جهات إ.س وهي عبارة عن: " جرارتين وآلة حصاد وعدد من الآلات الفلاحية، وسيارة شحن حمولتها ثلاثة أطنان ونصف وسيارة سياحة وآلات صناعية ومواد صالحة للتعليم الفني"[4].

(1) المجاهد: "ما وصل اللاجئين الجزائريين من إعانات"، العدد 42، بتاريخ: 1958/5/18، ص 2.

(2) عبد المجيد بوزبيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني (شهادتي)، ط2، متيجة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 88.

(3) المجاهد: "الإعانة السوفياتية للجزائر"، العدد 81، بتاريخ: 1960/11/1، ص 2.

(4) المجاهد: المصدرنفسه، ص 2.

المبحث الثاني: دعم أوروبا الشرقية للثورة الجزائرية (1956 – 1962):

سعت قيادة جبهة ت.و منذ انطلاق الثورة لربط علاقات صداقة مع الدول الاشتراكية بحثا عن دعمها ومساعدتها في معركتها ضد الاستعمار الفرنسي المدعم من و.م.أ والمعسكر الغربي، اعتبارا للأوضاع الدولية السائدة في تلك الفترة والتي كانت تتميز بالصراع العسكري الأيديولوجي بين المعسكرين في ظل الحرب الباردة[1].

إلا أن مواقف دول أوروبا الشرقية* لم تختلف كثيرا عن الموقف السوفياتي بحكم نفوذه الكبير عليها، وهو ما يفسر التبعية حتى في المواقف السياسية فيما يتعلق بمواقف السياسة الدولية، بل وأعطت عدد من دول أوروبا الشرقية الأولوية في علاقاتها مع الجزائر للحزب الشيوعي الجزائري المعارض لجبهة.ت.و، وفتحت له مكاتب ضد خصمه جبهة.ت.و[2]، لذلك عملت قيادة الثورة على إرسال بعثات للبلدان الاشتراكية سعيا منها لتدويل القضية الجزائرية من جهة وإخراجها من الإطار الغربي من جهة ثانية[3].

لكن مع بداية عام 1956 بدأت دول أوروبا الشرقية تتبع سياسات تتفق مع خصوصياتها الداخلية، لكن بقيادة أحزاب شيوعية داخل الإطار العام للسياسة الاشتراكية العالمية التي يتزعمها إ.س، حيث سارعت في تقديم مساعدات مادية للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب والتنظيمات النقابية الطلابية الموجودة في تلك البلدان[4].

([1]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 115.

*أوروبا الشرقية تشمل: بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، المجر، ألمانيا، ينظر: أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 252.

([2]) عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954 – 1962)، المرجع السابق، ص 364.

([3]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 116.

([4]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 252.

فبالنسبة ليوغسلافيا يعود دعمها للقضية الجزائرية إلى المرحلة الأولى من انطلاق الثورة، وفي هذا الصدد يقول محمد يزيد: "إن ثورتنا قد اختارت منذ البداية اتجاها محايدا، كما أن البلدان التي ساندت الجزائر بدون شرط منذ 1955 كانت تتمثل في مصر وإندونيسيا ويوغسلافيا، خاصة يوغسلافيا باعتبارها البلد الأوربي الوحيد الذي ساندنا وساعدنا سياسيا وحتى ماديا بالعتاد والأسلحة"[1]، فرغم أن يوغسلافيا كانت ضمن المنظومة الاشتراكية إلا أن النظام السياسي الاشتراكي بها تحكمت فيه خصوصيات نموذجية معينة ناتجة عن تطبيق التسيير الذاتي، الذي أدى إلى نوع من الاستقلالية في تخطيط سياستها الخارجية وتوجهاتها[2]، لذلك كان دعمها مكثفا من الناحية المادية والمعنوية[3].

ففي المؤتمر السابع للحزب الشيوعي اليوغسلافي سنة 1958، حضره الوفد الجزائري عن جبهة.ت.و ولاقى ترحيبا من المؤتمرين والرأي العام اليوغسلافي حيث تم إلقاء كلمة عن الثورة وأهداف الكفاح، كما أظهر اليوغسلاف تعليقاتهم على نجاح الثورة[4].

كما استقبل الرئيس "فرحات عباس" و"عبد الحفيظ بوصوف" وزير المخابرات والاتصالات في مطار بلغراد من طرف "رانكوفيتش" نائب رئيس الجمهورية اليوغسلافية في 1959، وجرت في اليوم الثاني مقابلة بين الرئيس فرحات عباس والماريشال "تيتو" مقابلة حضرها الماريشال "رانكوفيتش" و"بوبوفيتش" وزير الشؤون الخارجية، وخلالها تم دراسة القضايا المشتركة بين البلدين وإعلان التضامن[5].

([1]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 272.

([2]) أحمد بن فليس: المرجع نفسه، ص 271.

([3]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، المرجع السابق، ص 382.

([4]) المجاهد: "جبهة التحرير في يوغسلافيا:، العدد 23، بتاريخ: 1958/5/7، ص 2.

([5]) المجاهد: "زيارة إلى يوغسلافيا"، العدد 44، بتاريخ: 6/14/ 1959، ص 2.

وفي 19 مارس 1960 صرح "دراغو" الناطق باسم كاتبة الدولة للخارجية اليوغسلافية في ندوة صحفية عقدها جاء فيها: "إن الحكومة اليوغسلافية ما انفكت تعتقد أن التفاوض هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتسوية المشكل الجزائري، أما مواصلة الحرب فإنها لا تمكن إلا أن تحدث تعقيدات جديدة وتتسبب في ضحايا آخرين، إن تقرير المصير هو الطريق الوحيد الذي يمكن الشعب الجزائري من التعبير عن رأيه بكل حرية"[1]، وبعد دخول الجزائر مرحلة المفاوضات، أدلى الناطق الرسمي باسم الحكومة بتصريح جاء فيه: "نتمنى أن يكون رد الجزائريين الخاص بالمفاوضات خطوة إيجابية، وأن يقوم الطرفان (الفرنسي والجزائري) بمجهوداتهما حتى يعبرا عن صدق نواياهما وتؤدي المفاوضات إلى نتيجة إيجابية"[2].

وتدخل الرئيس "تيتو" في أكتوبر 1960 قائلا: "إن الشعب الجزائري يطالب بحقه الشرعي والطبيعي في تقرير المصير، كما ذكر أنه يشجع فكرة الاستفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة بعد فشل المفاوضات، ويدعو إلى إنهاء الحرب فورا وإلا أنها إشارة إلى إباحة الحرب بصفة عامة"[3].

وفي أفريل 1961، جاء في البلاغ المشترك بين الماريشال "تيتو" وملك المغرب أن المفاوضات ضرورية لحل المشاكل الدولية، كما أكدا مساندتهما لنضال الشعب الجزائري من أجل استقلاله وناديا بوجوب تحقيق تقرير المصير في الجزائر[4]، كما انعقدت في 12 أفريل 1961 جلسة عمل ضمت الماريشال "تيتو"

([1]) مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 383،384.

([2]) المجاهد: "الأصداء العالمية لجواب الحكومة"، العدد 71، بتاريخ: 1960/6/27، ص 5.

([3]) مريم صغير: المرجع السابق، ص 385.

([4]) المجاهد: "يوغسلافيا والمغرب والجزائر"، العدد 93، بتاريخ: 1961/4/10، ص 2.

ومساعديه والرئيس فرحات عباس وأعضاء الحكومة الجزائرية، تمخض عنها التأكيد على الاعتراف بالح.م.ج.ج والتأييد لكفاح الشعب الجزائري[1].

وقدمت يوغسلافيا مساعدات مادية منها مواد صحية[2]، وأرسلت سيارتين للنقل وكمية معتبرة من المواد الغذائية والملابس في سنة 1959[3]، كما تقدم الأطفال اليوغسلاف بإعانة للأطفال الجزائريين، وصلت عن طريق تونس تمثلت في مدارس متنقلة، من طرف مجلس حماية الطفولة والشبيبة اليوغسلافية، والتي وجهت 10 آلاف طرد فيه ما يلزم الطفل من لباس وأدوات مدرسية، كما جرت اجتماعات وجلسات عمل ضمت مسؤولي البلدين اليوغسلافي والجزائري، تقرر فيها ربط علاقات ومشاريع في إطار تأكيد التعاون[4]، كما قدم الصليب الأحمر اليوغسلافي مساعدات تمثلت في أدوات صناعية لتكوين مصحتين ومستشفيين لمعالجة اللاجئين الجزائريين قبل نهاية 1961.

وفي 21 جانفي 1961 تقدمت القيادة العامة للجيش الشعبي اليوغسلافي بإعانة للجيش الجزائري تمثلت في أجهزة صحية وأدوية[5]، وعسكريا استطاعت أن توصل الأسلحة إلى جيش ت.و عن طريق بعض البواخر،أما سياسيا فقد تبنت يوغسلافيا موقفا حسنا من القضية الجزائرية باستمرار في هيئة الأمم المتحدة[6].

أما ألمانيا الشرقية فقد قدمت مساعدات مادية معتبرة للثورة الجزائرية وأدانت باستمرار قمع الاستعمار الفرنسي مطالبة العالم بالوقوف بجانب حق الشعب

([1]) المجاهد: "بين يوغسلافيا والجزائر"، العدد 94، بتاريخ: 1961/4/25، ص 2.

([2]) سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 459.

([3]) المجاهد: "يوغسلافيا أول بلد أوروبي يتحدى تهديدات ليبري ويؤكد رسميا تضامنه مع الجزائر"، العدد 44، بتاريخ: 1959/6/14، ص 3.

([4]) المجاهد: "الأطفال اليوغسلافيون في إعانة الاطفال الجزائريين"، العدد 93، بتاريخ: 1961/4/10، ص 2.

([5]) مريم صغير: ، المرجع السابق، ص ص 390 ،391.

([6]) سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص ص 495،496.

الجزائري في المطالبة بالاستقلال معتبرة القوى الاستعمارية بالجزائر مجرمي حرب لا بد من محاكمتهم.

وكانت مساعداتها المادية على مستوى التنظيمات الجماهيرية[1]، حيث تلقى اتحاد عمال العرب برقية من عمال اتحاد ألمانيا الديمقراطية يعلمه بأنه سلم إلى جمعية الصليب الأحمر مهمات طبية ومواد غذائية وأغطية قيمتها ربع مليون جنيه لصالح اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، وتبرعت النقابات بألمانيا الديمقراطية بمبلغ 30 مليون فرنك لجبهة.ت.و[2].

وكان مؤتمر الاشتراكية المنعقد في ألمانيا الديمقراطية في جوان 1959 منبرا للدعاية للقضية الجزائرية، وباعتبار أن ألمانيا الديمقراطية دولة نشأت عن تقسيم ألمانيا بعد ح.ع.II فقد ظلت في حاجة إلى اعتراف مختلف دول العالم لذلك أعربت عن استعداداه للاعتراف بـ ح.م.ج.ج على أساس الاعتراف الدبلوماسي المتبادل[3]، مستغلة في ذلك المساعدات التي كانت تقدمها للجالية الجزائرية الموجودة بها، ووجود مكتب للحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يعتبره الألمان الورقة الأساسية في لعبة الضغط والمساومة مع قيادة الثورة[4].

وشهد موقفها بعض المرونة إثر الاتصالات التي جرت في جوان 1960 المتعلقة بتصفية القضايا المعلقة وخاصة ما يهم الجالية الطلابية الجزائرية وفتح مكتب لجبهة.ت.و، وكان من نتائج تلك الاتصالات الاعتراف المبدئي بسلطة ح.م.ج.ج على كل الرعايا الجزائريين المقيمين في ألمانيا مباشرة أو بواسطة

([1]) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص182 ،183.

([2]) المجاهد: "30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلالها"، العدد 22، بتاريخ 1958/4/15، ص 7.

([3]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 118.

([4]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 255.

المنظمات الجماهيرية للثورة كاتحاد العمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين[1].

وانعقدت في نوفمبر 1960 اجتماعات شعبية وطلابية في برلين والمدن الكبرى في ألمانيا الشرقية واتخذت فيها لوائح تؤيد كفاح الشعب الجزائري، وأصدرت حكومة ألمانيا الديمقراطية بلاغا جاء فيه: أن هذه الحكومة قد منحت المكافحين الجزائريين مبلغا قدره 680 مليون فرنك وعالجت كثيرا من المجاهدين المرضى في مستشفياتها، كما أن 100 طالب و300 عامل فني يدرسون في جامعات ومدارس ألمانيا الديمقراطية[2].

وتعد تشيكوسلوفاكيا، أكبر داعم للثورة الجزائرية من بين الدول الديمقراطية الشعبية[3]، حيث قدمت مساعدات معنوية ومادية معتبرة منها استقبال الطلبة الجزائريين المطرودين من الجامعات الفرنسية والطلبة الجدد في نهاية 1959[4]، وفي نوفمبر 1960 تمت المصادقة في اجتماع طلابي على لائحة تساند الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال[5]، كما عبرت سلطاتها الرسمية عن مساندة الجزائر، حيث وصلت برقية من رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا إلى الرئيس "فرحات عباس" يعبر له فيها عن تأييد الشعب التشيكوسلوفاكي الذي يتابع بكل عطف كفاح الجزائر من أجل الاستقلال[6].

وحصلت الثورة الجزائرية على مساعدات مادية منها كميات كبيرة من الأسلحة من أوروبا خاصة تشيكوسلوفاكيا، حيث أبرمت صفقة بينها وبين الحكومة

([1]) أحمد بن فليس: المرجع نفسه، ص 255.

([2]) المجاهد: "شعوب العالم تحتفل"، العدد 82، بتاريخ 1960/11/14، ص 8.

([3]) وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 45.

([4]) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 182.

([5]) عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954 – 1962)، المرجع السابق، ص 365.

([6]) المجاهد: "شعوب العالم تحتفل"، المصدر السابق، ص 8.

المصرية، التي تولت أمور الشحن لتجنب تورطها مع السلطات الفرنسية[1]. وفي 12 مارس 1959 وصلت إلى ميناء تونس الباخرة التشيكوسلوفاكية (يوليوس فوسيك) محملة بمقدار 750 طن من اللباس والأدوية ومختلف الأغذية المصبرة التي أرسلها الصليب الأحمر إلى اللاجئين الجزائريين في تونس[2]، كما أرسلت في ماي 1959 كمية كبيرة من الملابس و الأدوية[3].

وقد تبنت المجر الموقف نفسه بما في ذلك التعبئة الجماهيرية المعنوية والمادية دوريا للتحسيس بجرائم الحرب النفسية الفرنسية ضد الجزائريين وجمع التبرعات[4]، ففي مارس 1959 قام الشعب المجري بحملة واسعة من التبرعات لصالح اللاجئين والعمال الجزائريين[5]، وإعلاميا مهدت الإذاعة والصحف بنشر تفاصيل عن ظروف الحياة القاسية التي يحياها اللاجئون الجزائريون، ونشرت المجلات صور عديدة لهم، وقد نظمت هذه الحملة تحت رعاية الصليب الأحمر المجري[6].

وبعد قيام ح.م.ج في سبتمبر 1958، وجهت الحكومة المجرية مذكرة للحكومة الجزائرية جاء فيها: "إن حكومة العمال والفلاحين الثورية لجمهورية هنغاريا الشعبية تسعى جاهدة لأن تحقق العلاقات بين البلدين تطورا في وقت نأمل أن يكون قريبا..."، كما استقبل الرئيس فرحات عباس بشكل رسمي في بودابيست في أكتوبر 1960[7]، وعن ذلك كتبت صحيفة NATIONA: "إن المشكل

(1) أبو بكر حفظ الله: المرجع السابق ،ص 344.

(2) المجاهد: "في عون اللاجئين الجزائريين"، العدد 38، بتاريخ: 1959/3/17، ص 10.

(3) المجاهد: "ما وصل للاجئين الجزائريين من إعانات"، العدد 42، بتاريخ: 1959/5/18، ص 2.

(4) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 183.

(5) المجاهد: "الشعب المجري في إعانة الجزائر"، العدد 42، بتاريخ: 1959/5/18، ص 15.

(6) المجاهد: المصدر نفسه، ص 15.

(7) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 257.

الأساسي الذي يواجه الحكومة الفرنسية وسيقضي عليها هي الثورة الجزائرية"[1] وماديا أرسلت الحكومة المجرية في ماي 1958 كمية كبيرة ومتنوعة من الأغذية[2].

أما بولونيا فتمثلت مساعداتها في إرسال باخرة "ليدتشي" في أفريل 1959 محملة بـ: 12 ألف بندقية "موزر الألمانية" و 580 طن من الذخيرة[3]، وفي 17 نوفمبر 1961 في فرسوفيا ببولندا نظم الطلبة اجتماعا تمخض عنه رفع لائحة لهيئة الأمم المتحدة، يستنكرون فيها الاستعمار وأعماله ضد الوطنيين الجزائريين[4].

ومن جهتها أرسلت بلغاريا كمية متنوعة من المواد الغذائية والملابس والأحذية في ماي 1959[5]، واستقبل أحمد فرنسيس من طرف نائب رئيس الوزراء الوزراء "جيفيك جيفيكون" في 26 مارس 1961، وتم الاتفاق على تخصيص دعم مالي للثورة الجزائرية قدر بـ: 250000 دولار أمريكي[6].

([1])م.م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1:الإعلام ومهامه أثناء الثورة: سلسلة الملتقيات، م.م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1، الجزائر، ص 311.

([2]) المجاهد: "ما وصل للجزائريين من إعانات"، المصدر السابق، ص 2.

([3]) محمد عباس: المرجع السابق، ص 677.

([4]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية1954 – 1962، المرجع السابق، ص ص.391، 392.

([5]) المجاهد: "ما وصل للجزائريين من إعانات"، المصدر السابق، ص 2.

([6]) سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 159.

المبحث الثالث: التأييد الصيني للثورة الجزائرية (1955 – 1962):

لعبت الصين دورا فعالا في تبني قضايا العالم الثالث منذ مؤتمر باندونغ 1955، بعيدا عن الأحلاف مواقف المعسكرين وفي إطار مبادئ عدم الانحياز، إذ انطلقت من مفهوم خاص للصراع الدولي والمصالح الجيو إستراتيجية التي نتج عنها موقف متميز من القوتين المتصارعتين إ.س و و.م.أ، وبهذا أثارت بوزنها ومواقفها من القضايا العالمية انتباه جبهة ت.والتي صممت على كسب هذه القوة العالمية الناشئة إلى جانب القضية الجزائرية[1].

وتعود أسباب توجه جبهة ت.و نحو الصين لكونها أظهرت استعدادا لمد يد المساعدة للثورة في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، انطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها بدعمها وتعاطفها مع جميع الثورات التحريرية في العالم الثالث، على أساس النظرية الخلفية لقائدها "ماوتسي تونغ"، وهذا يعني أن كسب الصين إلى جانب الثورة تمثل قوة لها أهمية كبيرة على صعيد معركتها الدبلوماسية والعسكرية لمواجهة فرنسا وحلفائها في الغرب[2].

فقد كانت القوى الاستعمارية وخاصة فرنسا تبدي تخوفات كبيرة من الصين من خلال تجربتها في حرب الفيتنام بالنظر للقوة التي تمتلكها، وفي هذا السياق تحدثت جريدة المجاهد الناطقة باسم جبهة ت.و عن علاقة الثورة بالصين قائلة: "أما نحن فلا نخاف هذه القوة لأننا نعلم أنها موجهة ضد الاستعمار، لا ضد التحرر، وهي لا تريد سوى مساعدتنا في معركتنا الوطنية، ونحن من جهتنا نقبل المساعدة من أي جهة، وبدون أي اعتبار مذهبي، وقد أوضحنا ذلك لقادة الصين وبيّنا لهم صراحة أننا لسنا شيوعيين، ولكننا نقبل المساعدات غير المشروطة من الجميع... وهناك رابطة تربطنا بالصين وهي حب الحرية والتقدم والكفاح المشترك

(1) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 259.

(2) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص ص122،123.

ضد الاستعمار، والسيطرة الأجنبية وانتماؤنا جميعا للكتلة الأفروآسيوية، هذا التشابه في الظروف تجعل الصينيين قادرين على فهم ظروفنا ومساعدتنا ضد الاستعمار دون تقييد حرية اختيارنا"[1].

إن التطور التاريخي لموقف الصين منذ انتصار النظام الاشتراكي يبين قناعة قادتها بحتمية إنهاء عهد الاستعمار وانتصار الشعوب، انطلاقا من تجربتها في محاربة الغزو الياباني، مما جعلها تجسد ذلك في تعاملها مع قضايا التحرر في العالم الثالث، وبشكل أكثر وضوح في تأييدها للقضية الجزائرية في كل المناسبات[2].

لقد شكل مؤتمر باندونغ منعطفا هاما في تاريخ علاقات جبهة ت.و بالصين، حيث شهدت تطورا على المستوى الشعبي والإعلامي، بعد أن أظهرت المنظمات الجماهيرية وأجهزة الإعلام الصينية اهتماما كبيرا بالثورة الجزائرية[3] فبمناسبة يوم الجزائر العالمي 30 مارس 1958 أذاع راديو بيكين توصية صادقت عليها الشبيبة الديمقراطية وجامعة الطلاب الصينيين[4] تنص على أن تخصص كل الصحف افتتاحياتها للجزائر وأعربت عن تضامنها مع الشعب الجزائري[5] وخلالها تبرعت ثلاث هيئات شعبية بمبلغ 200 ألف دولار للثورة الجزائرية[6].

وسارعت الصين الشعبية للاعتراف الرسمي بـ ح.م.ج.ج يوم 22 سبتمبر 1958بعد ثلاثة أيام من تأسيسها، فوجهت لها دعوة لزيارتها، وهو ما تم في

([1]) المجاهد: "البعثة العسكرية للصين الشعبية تعزز التضامن العملي بين شعبي الصين والجزائر"، العدد 39، بتاريخ 1959/4/2، ص 6.

([2]) المجاهد: المصدر نفسه، ص 6.

([3]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 124.

([4]) المجاهد: "30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلالها"، المصدر السابق، ص 7.

([5]) مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، المرجع السابق، ص 375.

([6]) المجاهد: المصدر السابق، ص 7.

ديسمبر 1958 بإرسال وفد من ح.م.ج.ج الذي استقبل من طرف ماوتسي تونغ رئيس الحكومة وشوان لاي رئيس الوزراء وتعد أول زيارة قام بها وفد الحكومة المؤقتة لبلدان غير عربية[1]، وعلى إثرها صرح شوان لاي: "نحن حلفاء لأننا نحارب عدوا واحدا وهو و.م.أ والاستعمار"، وصرح نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الصيني "بنح ته هواي" قائلا: "إن الشعب الصيني يعتبر أن إعلان ح.م.ج.ج خطوة هامة في سبيل تحرير الجزائر والشعب الصيني قد رحب بها واعترف بها"[2].

كما قامت وفود جزائرية بزيارات بعدها إلى الصين، أكدت التأييد الصيني للقضية الجزائرية[3]، ومثال ذلك زيارة البعثة العسكرية الجزائرية إلى الصين بقيادة كاتب الدولة "عمر أوصديق"[4] والتي جاءت تلبية لدعوة رسمية باسم الحكومة الصينية في 30 مارس 1959، درست خلالها تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها في الحرب التي خاضها الشعب الصيني ضد الاستعمار وإمكانية الاستفادة من خبرات القادة الصينيين وتجاربهم في تطوير الكفاح الثوري الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي[5]، وقد تزامنت هذه الزيارة مع فعاليات أسبوع التضامن مع الجزائر[6]، وفي اجتماع عقد ببكين عقد عمر أوصديق باسم البعثة الجزائرية كلمة ترحيب عبر فيها عن شكره لحسن استقبال الصين الوفية لمبادئ باندونغ[7].

([1]) سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، مؤسسة دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 85.

([2]) المجاهد: "الجمهورية الصينية العتيدة قوة جديدة تكسبها الجزائر"، العدد 34، بتاريخ: 1958/12/24، ص 3، (ينظر: الملحق رقم 01).

([3]) أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 264.

([4]) سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 457.

([5]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي لح.م.ج.ج(سبتمبر1958 – جانفي1960)،المرجع السابق، ص 179.

([6]) محمد عباس: المرجع السابق، ص 596.

([7]) مريم صغير: المرجع السابق، ص 377.

وقد بدأت المساعدات الصينية ترد بكمية معتبرة بعد هذه الزيارة[1]، ففي 15 جوان 1959 وصلت كمية معتبرة من السلاح والذخيرة عبر القاهرة مرورا بليبيا فتونس تضمنت بنادق رشاشة من نوع "تومسون"، ورشاشات خفيفة وثقيلة، ومدافع الهاون عيار 60 ملم ومدافع 57 ملم المضادة للدبابات، هذا بالإضافة إلى الذخائر والمتفجرات[2].

كما تم إرسال وفد ثان كان فيه "بن يوسف بن خدة" و" أحمد توفيق المدني" بمناسبة العيد السنوي العاشر للثورة الجزائرية في 1 أكتوبر 1959[3]، تزامنا مع عرض "ديغول" الخاص بحق تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 وقضايا الخلاف مع بورقيبة تم التحادث حول طبيعة المساعدات التي تحتاجها ح.م.ج.ج وتم تكليف سفير الصين بالقاهرة للاتفاق على سبل عملية الإمداد والتموين الخاصة بوحدات جيش ت.و[4]، وعد خلالها "شوان لاي" رئيس وزراء الصين باستمرار الدعم الصيني في حال استمرار الثورة[5].

وبعد تعيين "كريم بلقاسم" على رأس وزارة الخارجية قام بزيارة للصين في ماي 1960 رفقة "بوصوف" و"فرنسيس"، تمخض عنها تعهد رسمي من بكين بمد الثورة الجزائرية بجميع الوسائل التي تعزز قدراتها النضالية، وإبرام اتفاقيات حول المساعدة المالية والدعم العسكري والتقني[6].

كما قام رئيس ح.م.ج.ج بزيارة أخرى في أكتوبر 1960 صرح خلالها قائلا: "إن الشعب الجزائري سعيد أن تكون الصين ضمن أصدقائه الأقوياء"[7]

([1]) عبد المجيد بوزبيد: المصدر السابق، ص 85.

([2]) أبو بكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 346، (ينظر: الملحق رقم: 2).

([3]) سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 457.

([4]) سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 156.

([5]) محمد عباس: المرجع السابق، ص 597.

([6]) محمد عباس:المرجع نفسه، ص 598.

([7]) المجاهد: "طريق الصين"، العدد 78، بتاريخ: 1960/10/3، ص 3.

وبعد عودته مباشرة بعث برسالة إلى "شوان لاي" في 24 أكتوبر 1960، طلب فيها من الصين أن تعمل على إنهاء الحرب في الجزائر، وقد أجابه "شوان لاي" بقوله: "إننا نريد أن نعمل كل ما في وسعنا لإعانة الكفاح التحريري الجزائري"[1] كما طلب مساعدة تقنية في شكل خبراء في الأركان والتدريب العام[2]، وخلالها ضاعفت الصين من دعمها المادي للثورة الجزائرية والذي قدر بـ 25 مليون فرنك كما سخرت أراضيها ومدارسها العسكرية للمساهمة في تكوين ضباط جيش ت.و[3].

وفي 14 نوفمبر 1960 انعقدت عدة اجتماعات شعبية في مدن صينية ندد فيها وزير خارجية الصين "شان يي" بالاستعمار الفرنسي وحلفائه في الحلف الأطلسي، وأكد تضامن الصين وتأييدها لكفاح الشعب الجزائري، كما نددت الصين بمشروع ديغول لفصل الصحراء[4]، واستنكر العمال الصينيون مناورات فرنسا لمشروع التقسيم، وأكدوا تأييدهم للشعب الجزائري[5].

وقد كان للتأييد والدعم الصيني للثورة التحريرية أثره الإيجابي على صعيد علاقة الثورة ببعض الدول الاشتراكية الصديقة والحليفة للصين ككوريا الشمالية ومنغوليا الشعبية، وجمهورية فيتنام الشمالية[6].

([1]) المجاهد: " المصدر نفسه ، ص 3.

([2]) محمد عباس، المرجع السابق، ص 599.

([3]) Mohammed Harbi: op-cit, p525.

([4]) المجاهد: " 5جويلية 1961 يوم التضامن العالمي مع الجزائر"، العدد 100، بتاريخ: 1961/7/17، ص 8.

([5]) المجاهد: المصدر نفسه، ص 8.

([6]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 126.

المبحث الرابع: تدويل القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة (1955 – 1962):

استهدفت دبلوماسية جبهة.ت.و منذ اندلاع الثورة التحريرية تدويل القضية الجزائرية[1]، والخروج من ثنائية الصراع[2]، وذلك من خلال العمل على كسب دعم المجتمع الدولي سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الجماعي في الهيئات الدولية، ويعتبر هذا الهدف برنامج عمل المكاتب الخارجية للجبهة التي سعت لتدويل القضية الجزائرية عن طريق التعريف بها وجلب اهتمام الرأي العام العالمي وتعاطفه معها، وذلك من خلال طرحها في الجمعية العامة للأمم المتحدة[3].

فأدركت قيادة الثورة أن هذا التدويل سيمر حتما عبر بوابة الدول الشقيقة العربية والإسلامية، وبعض الدول حديثة الاستقلال من دول العالم الثالث، وهي الدول التي كانت تدعم الثورة، وفي هذا السياق ذكر "محمد يزيد" << كانت دول كولومبو الخمسة هي التي تدعمنا، ولذلك في تقديرنا آنذاك أن الهدف الأول في عملنا الدولي يتمثل في عرض القضية أمام مؤتمر باندونغ>>[4].

وتنفيذا لهذه القناعة توجهت بعثة عن الوفد الخارجي لجبهة.ت.و إلى تلك المنطقة، فزارت البلدان الخمسة: باكستان، سيلان، الهند، بورما، إندونيسيا[5]، واتصل الوفد برؤساء حكوماتها وقدم لهم مذكرة[6]، طلب منهم فيها:

- تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من المحيط الفرنسي.
- ربط القضية الجزائرية بقضية الشعب التونسي والمغربي.

([1]) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للح.م.ج.ج (سبتمبر 1958– جانفي 1960)،المرجع السابق، ص 192.

([2]) سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 177.

([3]) عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 192.

([4]) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 340.

([5]) عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954 – 1960)،، المرجع السابق، ص 275.

([6]) فرحات جمال: المرجع السابق، ص 159.

- محاولة تقديم القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة[1].

وهكذا كللت الجهود بالتزام الكتلة الأفروآسيوية بمساندة حق الجزائر بإدارة شؤونها واستقلالها، هذا الدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955 إلى الأمين العام للأمم المتحدة والصادرة من طرف 14 بلدا* مشاركا في مؤتمر باندونغ، مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة[2].

ففي سبتمبر 1955 افتتحت الدورة العاشرة غداة هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وكانت نتيجة التصويت لصالح القضية الجزائرية بـ 28 صوتا** ضد 27 صوتا***، فسجلت في جدول الأعمال أدى ذلك إلى انسحاب الوفد الفرنسي من الجلسة في الوقت التي كان يفترض به أن يبدي استعدادا للوصول إلى حل مرضي اتجاه القضية الجزائرية[3].

وبهذا بدأت الوفود المشاركة في البحث عن وسيلة ترجع بها الوفد الفرنسي إلى مقعده داخل الجمعية العامة، فكان المشروع الذي تقدمت به كل من الشيلي والإكوادور، كوبا، كولومبيا، يوم 23 نوفمبر يقضي بشطب القضية من جدول

([1]) عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 275.

*الدول هي: أفغانستان، بورما، مصر، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، ليبيا، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تايلاند، اليمن. ينظر: م.م.و.د.ب.و.ث.1954/11/1: الدبلوماسية الجزائرية (1830 – 1954): سلسلة الندوات، م.م.و.د.ب.و.ث.1954/11/1، الجزائر، ص 89.

([2]) م.م.و.د.ب.و.ث.1954/11/1: الدبلوماسية الجزائرية (1830 – 1954): المرجع نفسه، ص 89.

**الدول التي صوتت لإدراج القضية الجزائرية عددها 28 دولة وهي: أفغانستان، الأرجنتين، بورما، روسيا البيضاء، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، اليونان، غواتيمالا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تايلاند، أوكرانيا، ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفلبين، بولندا، الاتحاد السوفياتي، الأرغواي، اليمن، يوغسلافيا.

***أما الدول المصوتة ضد التسجيل وعددها 27 دولة وهي: أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوريا، الدانمارك، الدومينيك، فرنسا، هاييتي، الهندوراس، إسرائيل، لوكسمبورغ، هولندا، زيلندا الجديدة، نيكاراغواي، بنما، البيرو، السويد، تركيا، اتحاد جنوب إفريقيا، بريطانيا. ينظر: أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 92.

([3]) عبد القادر نون، ناهد لكحل: المرجع السابق، ص 82.

الأعمال بحجة أن القضية ليست من اختصاص هيئة الأمم[1]، ولهذا تقدم ممثل الهند السيد كريشنا بمشروع قرار يقضي بتأجيل مناقشة القضية الجزائرية للدورة الحادية عشر وطرحها على هيئة الأمم،وصودق على القرار من طرف الجمعية العامة بالإجماع دون مناقشة[2].

وفي الدورة الحادية عشر عام 1956 نوقشت القضية الجزائرية، وقد علقت جبهة ت.و أمالا كبيرة على القرار الذي سوف تصدره الجمعية في شأنها، فالمناخ المعادي للاستعمار الذي ساد أروقة الأمم خلال هذه الدورة خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956، واختطاف زعماء الثورة الجزائرية، وفي هذا الإطار قامت جبهة ت.و بالتعبئة الكاملة للشعب الجزائري من خلال الإعلان عن إضراب ثمانية أيام في كامل التراب الوطني في فيفري 1956 تزامنا مع انعقاد الجمعية العامة.

وعلى مستوى العمل المباشر في مقر الأمم المتحدة سلم وفد جبهة ت.و في 12 نوفمبر 1956 إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مذكرة متعلقة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها لهذه الدورة[3].بالإضافة إلى التأييد الدولي من البلاد العربية والأفروآسوية التي طلبت إدراجها في جدول أعمال الدورة الحادية عشر من 9 ماي إلى 19 جوان 1956 وقد تم ذلك في 6 ديسمبر 1956، بالإجماع وقد جرت المناقشات في الفترة الممتدة ما بين 4 و13 فيفري 1957، في 17 اجتماعا وتقدمت 18 دولة*آفروآسيوية في بداية النقاش في مشروع قرار (وثيقة L165/اوA/C) في 5

(1) عبد القادر نون، ناهد لكحل: المرجع نفسه، ص 83.

(2) أحمد سعيود: المرجع السابق، ص 53.

(3) عبد القادر نون، ناهد لكحل: المرجع السابق، ص 84، (ينظر الملحق رقم: 3).

*الدول هي: أفغانستان، بورما، سيلان، مصر، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، مراكش، نيبال، باكستان، السعودية، السودان، تونس اليمن. ينظر: أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 108.

فيفري 1957، تضمن طلبا من فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والتفاوض من أجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين، كما طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة أن يساعد في إجراء المفاوضات[1].

وعند التصويت على مشروع القرار لم تحصل الموافقة على إقرار الفقرتين الهامتين المشار إليهما، وبعد أخذ ورد تم التوصل إلى قرار وسط رضيت به على الإجماع بـ 77 صوتا مقابل صفر، وهو التأكيد على "حل سلمي وديمقراطي وعادل"، وخلالها غاب الوفد الفرنسي عن الاقتراع للاحتفاظ بموقفه فيما يتعلق بالأهلية، ورحبت بالقرار جميع الوفود لكونه معتدل وعمل متزن[2]، هذه اللائحة توجت بمعركة دبلوماسية حقيقية في كواليس الجمعية العامة للأمم المتحدة بين مؤيدي القضية الجزائرية من الدول العربية والمجموعة الأفروآسيوية وبين المعارضين لتسجيل ومناقشة القضية وتتشكل غالبيتهم من و.م.أ ودول غرب أوروبا وأمريكا اللاتينية وحلفاء فرنسا الرئيسيين[3].

وفي 15 فيفري 1957 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على لائحة أوصت بحل سلمي وديمقراطي عادل وذلك بالوسائل المناسبة مع ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة[4]، وعلى الرغم من أن القرار يمثل انتصارا جزئيا بالنسبة للجزائر، إلا أنه أكسب القضية الجزائرية صبغة دولية مهدما ادعاءات فرنسا بعدم أحقية الهيئة الأممية في مناقشة القضية واتخاذ قرارات بشأنها[5].

وخلال الدورة الثانية عشر سنة 1957، تقدمت 17 دولة أفروآسيوية يوم 15 ديسمبر 1957 بقرار رقم 194 تضمن:

([1]) عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954 – 1960)،المرجع السابق، ص ص 257،258.

([2]) محمد علوان: المصدر السابق، ص 102.

([3]) عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 258.

([4]) المجاهد: "قضية الجزائر في الامم المتحدة للمرة الرابعة"، العدد 32، بتاريخ: 1958/11/19، ص 9.

([5]) أحمد سعيود: المرجع السابق، ص 111.

- الإشارة إلى قرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة.
- الاعتراف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق حق تقرير المصير والدعوة للمفاوضات[1].

لكن هذا المشروع لم يلق رضا بعض الوفود خاصة و.م. أ التي لعبت دورا كبيرا في معارضته واستبعاده رغم اعتداله[2]، مما ساهم في زيادة تدهور الموقف بين مناصري القضية الجزائرية وعلى رأسهم الدول العربية داخل الكتلة الأفروآسيوية، وبين فرنسا ومؤيديها من الدول الغربية[3].

لهذا فقد تقدمت كل من كندا، النرويج، ايرلندا، بتعديلين لمشروع قرار 17 دولة من أجل تغيير ما يتعلق بالإشارة الواضحة لمبدأ حق الشعب في تقرير مصيره واستبدالها بعبارات غامضة غير ملزمة للطرف الفرنسي بدعوى الحصول على الموافقة العامة داخل اللجنة الأولى المكلفة بدراسة مشاريع القرارات وتقديمها للتصويت[4]، ورغم اعتراضات الدول 17 إلا أن التعديلات تم تثبيتها ودفع مشروع القرار للتصويت، فلم يحصل على الأغلبية حيث صوت 37 صوتا* لصالحه ضد 36 صوتا**وامتناع ست دول عن التصويت، لذلك اقترحت 9 دول مشروعا بديلا

([1]) أحمد سعيود: المرجع نفسه، ص 118.

([2]) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 130.

([3]) عبد القادر نون، ناهد لكحل: المرجع السابق، ص 87.

([4]) أحمد سعيود: المرجع السابق، ص 118.

*الدول التي وافقت على المشروع: الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الشيلي، فرموزا، كولومبيا، كوبا، كوستاريكا، الدانمارك، الدومنيك، الإكوادور، السلفادور، فلندا، الهندوراس، أيسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اللاووس، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، نيكاراغواي، بنما، براغواي، البرتغال، إسبانيا، السويد، بريطانيا، الو م أ، فنزويلا، الاورغواي.

**أما الدول التي رفضته هي: أفغانستان، ألبانيا، بورما، روسيا البيضاء، سيلان، تشيكوسلوفاكيا، غانا، مصر، اليونان، هاييتي، هنغاريا، الهند، إيران، العراق، إندونيسيا، اليابان، الأردن، لبنان، ليبيريا، ليبيا، الملايو، مراكش، نيبال، باكستان، بولندا، رومانيا، السعودية، السودان، سوريا، تايلاند، تونس، الا س، يوغسلافيا، أوكرانيا. ينظر: أحمد سعيود، المرجع نفسه، ص ص 118،119.

شبيه بقرار الدورة الحادية عشر، لكن الدول الأفروآسيوية قررت عدم التصويت عليه مما أدى إلى وقف المشروع.

وبعد مشاورات بين الوفود أحيل مشروع قرار جديد من طرف 15 دولة إلى الجمعية العامة، لكنه لم يأت بالجديد الإيجابي بالنسبة للقضية الجزائرية حيث اكتفى بالإشارة إلى ملاحظة الجمعية العامة للمساعي الحميدة لرئيسي حكومتي المغرب وتونس، وعبرت فيه الجمعية عن رغبتها في إيجاد حل من خلال محادثات تمهيدية[1].

وخلال الدورة الثالثة عشر سنة 1958 نوقشت القضية الجزائرية في عشرة اجتماعات متتالية، وفي ظل مقاطعة الوفد الفرنسي للمناقشات بشأن القضية، وفقا لتصريح أدلى به الوفد بفرنسا في 17 ديسمبر 1958 في اللجنة العامة، وقد تم تقديم مشروع القرار الوحيد حول الجزائر من طرف 17 دولة من إفريقيا وآسيا في 12 ديسمبر 1958 (وثيقة A/C او L232/) تضمنت الإشارة إلى القرارات المصادق عليها وفي الدورتين الحادية عشر والثانية عشر، أهم ما رود فيها الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، كما سجل مشروع القرار استعداد ح.م.ج.ج للتفاوض مع الحكومة الفرنسية في إطار السعي لإيجاد حل سلمي[2]، وهي الفقرة التي ستحذف من المشروع باقتراح دولة الملايا من أجل أن يصوت وفدها ووفود دول أخرى على المشروع[3].

وقد حذفت الجمعية العامة الفقرة الإلزامية، ومن ثم صوتت كل من الملايا، اليونان، إيرلندا لصالح القرار بالامتناع، كما امتنعت و.م.أ بدل التصويت ضد القرار، وكانت نتيجة التصويت في الجمعية العامة 35 صوتا مقابل 18 صوتا

(1) محمد علوان: المصدر السابق، ص 105.

(2) فرحات جمال: المرجع السابق، ص 202.

(3) محمد علوان: المصدر السابق، ص 107.

وامتناع 28 صوتا[1]، وبهذا رفض المشروع بصوت واحد وترتب عن ذلك عدم صدور أي توصية أو قرار بشأن القضية الجزائرية خلال هذه الدورة[2].

وتميزت الدورة الرابعة عشر 1959، بتصريح الجنيرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 حول حق الجزائريين في تقرير المصير، وقد أخذت خلالها المجموعة الأفروآسيوية هذا التصريح بعين الاعتبار في مشروع قرارها حول الجزائر[3]، لذلك تدخل المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الأفروآسيوية (22 دولة) قرار معدل: "سيتعجل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار"[4]، سقط هذا المشروع عند التصويت عليه جملة، حيث حصل القرار على 26 صوتا ضد 38 صوتا، وذلك بسبب المناورات وعمليات الضغط التي قامت بها مجموعة الدول الحليفة لفرنسا، خاصة و.م.أ التي كانت تنوي إعطاء ديغول الفرصة الكافية لتطبيق خطته في الجزائر[5].

ونتيجة لهذه الضغوط نشر الوفد الخارجي بيانا في 13 ديسمبر بنيويورك قال فيه: "إن هذا الضغط وهذه المناورات لن تزيدنا إلا ثباتا على موقفنا".

وقد جاءت الدورة الخامسة عشر سنة 1960 متزامنة مع مظاهرات ديسمبر 1960 في الجزائر تأييدا لجبهة ت.و ولاستقلال الجزائر، وإخفاق محادثات مولان[6]، وقد أدرجت خلالها القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بعد الطلب الذي تقدمت به 25 دولة أفروآسيوية إلى

([1]) أحمد سعيود: المرجع السابق، ص 130.

([2]) عمر بوضربة:المرجع السابق، ص 382.

([3]) سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 439.

([4]) عبد القادر نون، ناهد لكحل: المرجع السابق، ص 94.

([5]) عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 386.

([6]) سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 439.

السكرتارية العامة في 20 جويلية 1960، وقع عليها مندوبو 18 دولة أفروآسيوية* تضمنت:

أ. الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.

ب.تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة واحترام الوحدة الترابية للجزائر.

ج. إجراء استفتاء في الجزائر وقيام الأمم المتحدة بتنظيمه والإشراف عليه مما يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره بنفسه[1].

وقد حظي المشروع على 63 صوتا ضد 27 صوتا وامتناع ثمانية وفود عن التصويت[2]، وكانت هذه الدورة متميزة عن الدورات السابقة لكنها لم تفي بشرط الثلثين، أما حين صوت الوفد الأمريكي فقد تحول من سلبي إلى امتناع هذه المرة، وسجل المعسكر الشرقي انتصارا معنويا وسياسيا على المعسكر الغربي الذي فضل مساندة الدول الاستعمارية[3].

وخلال الدورة السادسة عشر 1961، طرحت القضية الجزائرية للمرة السابعة على التوالي أمام اللجنة السياسية في 14 ديسمبر في إطار مشروع تقدمت به 34 دولة من الجمهورية الأفروآسيوية، طالبت الوثيقة في فقرتها الرئيسية بالاعتراف بوحدة التراب الجزائري وضرورة مواصلة المفاوضات لتحقيق سلام عادل[4]، وأثناء وأثناء مناقشة هذا القرار والتصويت عليه، ظهر هناك نوع من التحيز من بعض الدول المساندة لفرنسا فمنهم من لم يقبل بكلمة ح.م.ج.ج، ومنهم من يرى أن رغبة الطرفين قد تمت فلا حاجة للتصويت وهي الدول الموالية لفرنسا.

---

*الدول هي: أفغانستان، السعودية، العراق، إيران، الأردن، لاووس، لبنان، ليبيريا، ليبيا، ماليزيا، المغرب، النيبال، باكستان، الفلبين، مصر، السودان، تونس، اليمن. ينظر: عبد القادر نون، ناهد لكحل، المرجع السابق، ص 97.

([1]) م.م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1: الدبلوماسية الجزائرية (1830 – 1954)، المرجع السابق، ص 163.

([2]) عبد القادر نون، ناهد لكحل: المرجع السابق، ص 98.

([3]) فرحات جمال: المرجع السابق، ص 228.

([4]) فرحات جمال: المرجع نفسه ، ص 257.

وأخيرا وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتاوامتناع 37 صوتا عن التصويت[1]، فيما اكتفت و.م.أ بالامتناع عن التصويت، بينما صوت إ.س لصالح الجزائر، وباختتام الدورة السادسة عشر أغلق ملف الجزائر نهائيا باعتبار أن القضية نالت تأييدا معنويا واسعا يمثل رغبة عالمية يجب على فرنسا احترامها[2].

([1]) عبد القادر نون، ناهد لكحل: المرجع السابق، ص 100.

([2]) فرحات جمال: المرجع السابق، ص ص 258،259.

خاتمة

خاتمة:

بعد عرضنا وتحليلنا لموضوع "الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962" توصلنا إلى جملة من النتائج نوجز أهمها في الآتي:

- بعد انتهاء ح.ع.II حدث تغيير جذري في موازين القوى فقد تأكد انقسام أوربا إلى كتلتين أو معسكرين يحمل كل منهما نزعة إستقطابية ، الأمر الذي أوصلهما إلى حالة من الحرب غير المعلنة سميت بالحرب الباردة.
- اتخذ الصراع بين المعسكرين أشكالا ومظاهر عديدة تجلت في قيام الأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية والتي شكلت أدوات للاستقطاب في العلاقات الدولية.
- انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية في ظل هذه الأجواء الدولية المتميزة بالصراع بين الكتلتين، ورغم ذلك فقد نجحت الثورة في الحفاظ على حيادها المعلن، وفي البحث عن الدعم والمساندة الدولية من المعسكرين المتصارعين وعدم الانزلاق وراء أفكارهما وتوجهاتهما.
- في ظل العلاقة المتوترة التي ربطت المعسكر الغربي الرأسمالي بالثورة الجزائرية فإن موقف و.م.أ قد شابه الكثير من التناقض رغم دعمها الرسمي الواضح لفرنسا في حربها بالجزائر.
- لقد كانت فرنسا تتلقى دعما ومساندة كبيرين من الدول الغربية تحت غطاء أنها تخوض حربا في الجزائر دفاعا عن الحضارة الغربية، ورغم ذلك فقد كانت هناك مجموعة من الدول ساندت الثورة على غرار الدول الاسكندنافية.
- لم تتوان الدول الغربية عن دعمها العسكري لفرنسا في إطار الحلف الأطلسي، لذلك فإن ح.م.ج.ج رأت أنه من الضروري محاولة اقتحام

السياسة الأوربية الغربية، من خلال مذكرتها الموجهة لأعضاء الحلف الأطلسي.

- أن إ.س زعيم المعسكر الاشتراكي رغم التردد والتحفظ الذي أبداه اتجاه الثورة الجزائرية في مراحلها الأولى، إلا أنه أدرك في النهاية أن الممارسات الاستعمارية في الجزائر والدعم الذي كانت تتلقاه فرنسا من حلفائها الغربيين جعلته يبادر إلى مساندة القضية الجزائرية، وأن تعويله لكسب فرنسا إلى صفه رهان خاسر.
- إن دول أوروبا الشرقية الواقعة في تحالف ضمن المعسكر الاشتراكي لم تختلف في موقفها عن إ.س حيث رفضت في البداية الدعم الدبلوماسي ورحبت بالدعم المادي السري.
- كان الدعم الصيني للثورة الجزائرية بارزا وغير مشروط منذ مؤتمر باندونغ 1955 وشكلت بذلك الصين الشعبية استثناء في العالم الشيوعي.
- في إطار تدويل القضية الجزائرية تجلى لنا موقفان متباينان: الأول سلبي تبناه المعسكر الغربي الرأسمالي المؤيد لفرنسا، والثاني إيجابي تبناه المعسكر الشرقي الاشتراكي المؤيد للقضية الجزائرية.
- لقد تمكنت جبهة.ت.و من تجنب الآثار السلبية لصراع القوى الكبرى في إطار الحرب الباردة بفضل سياستها المتوازنة وتبنيها للحياد الإيجابي، مما مكنها من الحفاظ على سيادة قرارها من جهة وتلقيها للمساعدات من بلدان شيوعية ومساعدات غير رسمية لبلدان غربية.

ملاحق

الملحق رقم: 01

إعترافات الدول(الأولية) بالحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني

الرقم	إسم الدولة	تاريخ الإعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958
3	المغرب	19 سبتمبر 1958
4	تونس	19 سبتمبر 1958
5	السعودية	20 سبتمبر 1958
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
7	مصر	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	الصين	22 سبتمبر 1958
10	السودان	22 سبتمبر 1958
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	منغوليا	15 ديسمبر 1958
15	لبنان	15 جانفي 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	الأردن	20 سبتمبر 1959
19	ليبيريا	7 جوان 1960
20	التوغو	17 جوان 1960
21	الإتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960
22	مالي	14 فيفري 1961
23	الكونغو	19 فيفري 1961
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
25	بلغاريا	29 مارس 1961
26	الباكستان	أوت 1961

(1) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 254.

الملحق رقم: 02

الحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية

وزارة التسليح
والتموين العام

« عملية جوان »

عتاد منزل بالإسكندرية يوم 17 جوان 1959

(أصله من الولايات المتحدة الأمريكية وارد من الصين، هبة من الشعب الصيني للثورة الجزائرية)

الأسلحة:

مسدّس رشاش تومسون 43/11	2.000
بندقية أمريكية (7 (62/US	4.000
بندقية أمريكية (US) ريفل 62/7	20.000
بندقية SA قاران 62/7	2.000
بنادق رشاشة خفيفة 62/7 (تبريد.هواء)	1.000
بنادق رشاشة ثقيلة 62/7 (تبريد. ماء)	350
بنادق رشاشة ثقيلة 7/12	50
مدافع هاون 60 ك.م.ت (KMT)	1.000
مدفع هاون 81 ك.م.ت (KMT)	200
مدافع 57 س.ر (SR)	300
مدافع 75 س. ر (SR)	100

الذخيرة

US 62/7 ريفل :	9.600.000
X TUS 11 62/7	1.600.000
43/11	1.200.000
7/12	400.000
قذيفات 60 شال US	150.000
قذيفات 81	30.000
قذيفات 57 SR	30.000
قذيفات 75 SR	10.000

العتاد:

جهاز إرسال راديو «ويرلس سات»	40

استلمت الأسلحة والذخيرة والعتاد المذكور أعلاه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لصالح حرب التحرير في الجزائر وهذا إيصال على ذلك

1959/07/26

عرعار خميسي

(2) عبد المجيد بوزبيد: المصدر السابق، ص 232.

الملحق رقم: 03

مذكرة جبهة التحرير إلى هيئة الأمم المتحدة
نيويورك في 12 نوفمبر 1956 [1]

إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة أتشرف بتبليغكم في هاته الرسالة بأمر من جبهة التحرير الوطني الجزائري، التي تمثلها المذكرة المتعلقة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر والذي قدمته يوم غرة نوفمبر 1956 م

والممثلون القارون لدول الأفغان والمملكة السعودية والأردن ولبنان وليبيا وأندونوسيا والعراق وبرمانيا وسيلان ومصر وباكستان والفلبين وسوريا واليمن.

عن وفد جبهة التحرير الوطني (محمد يزيد)

(3). م.م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1: الدبلوماسية الجزائرية (1830 – 1954)، المرجع السابق، ص 165.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا-المصادر:

I- الكتب:

1- بجاوي،محمد:الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: علي الخش، ط. 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، الجزائر، 2005.

2- بوزبيد، عبد المجيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني (شهادتي..)، ط.2، متيجة للنشر، الجزائر، الجزائر، 2008.

3- دحلب، سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، مؤسسة دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر،2008.

4- الشقيري، أحمد: قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، لبنان، (د.ت).

5- علوان، محمد: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)، تر: علي تابليت وآخرون، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر، الجزائر، 2007.

6- المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح مع ركب الثورة، ج.3، ط.2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزائر، 1988.

II-الجرائد(مصادر):

أ- جريدة المجاهد:

- المجاهد، العدد 08، بتاريخ 1957/08/05، العدد 16، بتاريخ 1958/01/15، العدد 17، بتاريخ 1958/02/01، العدد 18، بتاريخ 1958/02/15، العدد 19، بتاريخ 1958/03/01، العدد 20، بتاريخ 1958/03/15، العدد 21، بتاريخ 1958/04/01، العدد 22، بتاريخ

1958/04/15، العدد 23، بتاريخ 1958/05/07، العدد 24، بتاريخ 1958/05/29، العدد 32، بتاريخ 1958/11/19، العدد 34، بتاريخ 1958/12/24، العدد 38، بتاريخ 1959/03/17، العدد 39، بتاريخ 1959/04/02، العدد 41، بتاريخ 1959/05/01، العدد 42، بتاريخ 1959/05/18، العدد 44، بتاريخ 1959/06/14، العدد 46، بتاريخ 1959/07/23، العدد 68، بتاريخ 1960/05/16، العدد 71، بتاريخ 1960/06/27، العدد 78، بتاريخ 1960/10/03، العدد 79، بتاريخ 1960/10، العدد 81، بتاريخ 1960/11/01، العدد 82، بتاريخ 1960/11/14، العدد 89، بتاريخ 1961/02/13، العدد 93، بتاريخ 1961/04/10، العدد 94، بتاريخ 1961/04/25، العدد 100، بتاريخ 1961/07/17.

ب-جريدة المقاومة الجزائرية: العدد 18، 01 جويلية 1957، العدد 19، 15 جويلية 1957.

ثانيا- المراجع:

ا-الكتب:

1- أزغيدي، محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزائر، 1989.

2- ألمر، بروس وآخرون: الاستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينات، مؤسسة الابحاث الغربية، بيروت، لبنان، 1991.

3- براور، دانيال ر. : العالم في القرن العشرين- عصر الحروب العالمية والثورات، مركز الكتب الاردني، الأردن، 1990.

4- بلاح، بشير: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج.2، دار المعرفة، الجزائر، الجزائر،2006.

5- بوضربة، عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958-جانفي1960)، ط.2، دار الحكمة، الجزائر،الجزائر،2012.

6- بوضربة، عمر: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954 – 1960)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

7- بوعزيز، يحي: ثورات الجزائر في القرنين 19و20، ط.1، دار البعث، الجزائر، الجزائر، 1980.

8- بومالي، أحسن: أول نوفمبر 1954(بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية)، دار المعرفة للنشر، الجزائر، الجزائر، 2010.

9- تابليت، علي: العلاقات الأمريكية- الجزائرية (1954-1980)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر، الجزائر، 2007.

10- تد، آلان: ديموقراطيات ودكتاتوريات سادت أوروبا والعالم 1919-1989، تعريب: مروان أبو حبيب، دار الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، 2004.

11- جمال، فرحات: السياسة الأمريكية في الجزائر(نشأتها- تطورها وآثارها)، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، الجزائر، 2006.

12- الجمل، شوقي عطاء الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ أوروبا- من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر،2000.

13- حربي، محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر. كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983.

14- حسن، خليل: النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2002.

15- حفظ الله، أبو بكر: التموين والتسلح إبان الثورة 1954-1962، دار طاكسيوم، الجزائر، الجزائر، (د.ت).

16- خضير، إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1830-1962)، ج.2، دار الغرب للنشر، الجزائر، الجزائر،2006.

17- دافيز، دانيال ولنجر نورمان: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1945، تر: عبد العليم إبراهيم الأبيض، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1990.

18- دبش، إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، الجزائر، 2003.

19- دريفوس، فرانسوا جورج وآخرون: تاريخ أوروبا العام من 1789 حتى أيامنا، ط.1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان-باريس، فرنسا، 1995.

20- رمضان، عبد العظيم: تاريخ أوروبا والعالم الحديث- من ظهور البورجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج.3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997.

21- الزبيري، محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط.1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.

22- الزبيري، محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج.2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.

23- زوزو، عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، ط.1، دار هومة، الجزائر، الجزائر، 2005.

24- سعيدي، وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح(1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، الجزائر،2009.

25- سليم، محمد السيد: تطور السياسة الدولية في القرنين 19و 20م، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.

26- شرفي، عاشور: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، الجزائر،2007.

27- شريط، عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومة، الجزائر، الجزائر، 2010.

28- شريط، عبد الله: الثورة الجزائرية للصحافة الدولية 1956، ج.1، ط.1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د.ت).

29- الشيخ، سليمان: الجزائر تحمل السلاح (دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة)، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، الجزائر، 2002.

30- صبح، علي: السياسة الدولية بين الحربين العالميتين 1914-1939، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2003.

31- صبح، علي: الصراع الدولي في نصف القرن1945-1995، ج.1، ط.2، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، (د.ت).

32- صغير، مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، ط.2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، الجزائر، 2012.

33- الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج.2، ط.1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

34- طلاس، مصطفى و بسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط.1، دار الشورى،بيروت، لبنان، 1986.

35- أبو عامود، محمد سعد: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

36- عباس، محمد: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار القصبة، الجزائر، الجزائر، 2007.

37- عبد الله، أمجد جهاد: التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011.

38- عبدالله،عبدالخالق: العالمالمعاصروالصراعاتالدولية،عالمالمعرفة للنشر،القاهرة، مصر، 1989.

39- عبد المحسن، شعبان: الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي، ط.1، دار الحوار للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1985.

40- العقابي، علي عودة: العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، ط.1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1996.

41- العلوان، شريف جويد: سياسة عدم الانحياز وآفاق تطورها، دار الجاحظ، بغداد، العراق، 1981.

42- غضبان، مبروك: المجتمع الدولي – الأصول والتطورات والأشخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1994.

43- الكعكي، يحي أحمد: مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 1993.

44- لونيسي، إبراهيم: "ميثاق طرابلس أول مشروع مجتمع للجزائر المستقلة"، منشور في كتاب: الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2005.

45- لونيسي، رابح: محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط.2، كوكب العلوم للنشر، الجزائر، الجزائر، 2012.

46- مالكي، أمحمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993.

47- مراد، محمد: تاريخ أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

48- مرسي، ليلى وأحمد وهبان: حلف الشمال الأطلسي العلاقات الأمريكية – الأوربية بين التحالف والمصلحة 1945 – 2000، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.

49- مقلد، إسماعيل صبري: الإستراتيجية والسياسة الدولية – المفاهيم والحقائق الأساسية، ط.2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، (د.ت).

50- منذر، محمد: مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط.2، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012.

51- الميلي، محمد: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزائر، 1984.

52- الميلي، محمد: الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج.2، مج.2، الجزائر، الجزائر، 1984.

53- ناصف، مصطفى: أحلاف وتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، الكويت، 1978.

54- نايت بلقاسم، مولود قاسم: ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط.1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.

55- نصار، ممدوح وأحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي في العلاقات السياسية بين القوى الكبرى، قسم العلوم السياسية، الإسكندرية، مصر، (د.ت).

II-الموسوعات:

1- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح: الموسوعة الميسرة للمصطلحات التاريخية، (د.ن)، (د.م)، 2005.

2- أبو فاضل، وهيب: موسوعة عالم التاريخ والحضارة من الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، ج.7، ط.2، نوبلس للنشر، بيروت، لبنان، 2005.

3- الكيالي، عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج.3، ط.4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن، 2001.

4- منصور، ممدوح محمود: موسوعة السياسة العالمية الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، ج.18، إصدار محمد طه البدوي، مدبولي للنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).

5- الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1981.

6- موسوعة تاريخ العالم في القرن العشرين :Crepsinternational 1940 – Edito creps, international،1949 للنشر، بيروت، لبنان، 2005.

III-الأطالس:

1- أبو غضب،خيرو هاني: أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، المكتبة الجامعية للنشر، عمان، الأردن، 2004.

IV- الدوريات:

1- صغير، مريم: (القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954 – 1962)، المصادر، عدد خاص 10، سداسية، السداسي الثاني 2004، م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1، الجزائر.

2- فرج الله، سمعان بطرس: (أزمة الفيتنام والسلام)، مجلة السياسة الدولية، العدد 1، 1965، (د.ن)، القاهرة، مصر.

3- الهواري، عبد الرحمان رشدي:(المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط)، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، 1999، (د.ن)، القاهرة، مصر.

V-أعمال م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1:

1- م.م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1: (الإعلام ومهامه أثناء الثورة)، سلسلة الملتقيات،م.م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1، الجزائر.

2- م.م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1: (الدبلوماسية الجزائرية 1830 – 1954)، سلسلة الندوات، م.م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1، الجزائر.

VI-الرسائل الجامعية:

1- أحمد مسعود، سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960 – 1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001 – 2002.

2- بن أزواو، فتح الدين: أيديولوجية الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

3- بديدة، لزهر: التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية 1957 – 1959، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

4- زقادة، الشاذلي: الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001 – 2002.

5- سعيود، أحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 – 1958، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001 – 2002.

6- بن فليس، أحمد: السياسة الدولية لح.م.ج.ج (1958 – 1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1986.

7- نون، عبد القادر وناهد لكحل: تدويل القضية الجزائرية (1954 – 1962)، مذكرة لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2008.

المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

أولا– المصادر:

1- Harbi, Mohamed: les archives de la révolution algérienne, les éditions jeuneafrique, paris, France, 1988.

2- Mandouze, André: la révolution algérienne par les textes, éditions ANEP, Alger, Algérie, 2006.

ثانيا- المراجع:

1- Chikh, Slimane: l'algérie en armes ou le temps des certitudes, 2éme édition, Casbah édition, Alger, Algérie, 2006.

2- Kahn, Jean Paul et Klaus Jurgen Muller: la république fédérale d'Allemagne et la guerre d'Algérie 1954 – 1962, elmaarifa, Alger, Algérie, 2010.

فهرس المحتوى

المحتوى الصفحة
إهداء
شكر وتقدير
المختصرات المستخدمة في البحث
مقدمة 1

الفصل الأول

الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وموقف الثورة الجزائرية منها

المبحث الأول: مفاهيم الحرب الباردة وبداياتها 6
1-1- مفاهيمها 6
1-2- بداياتها 11
المبحث الثاني: مظاهر الحرب الباردة (1947 – 1962) 14
المبحث الثالث: موقف الثورة الجزائرية من الحرب الباردة(1954 – 1962) 19

الفصل الثاني

علاقة الثورة الجزائرية بالمعسكر الرأسمالي الغربي (1954-1962)

المبحث الأول: تطور الموقف الأمريكي من الثورة الجزائرية: 1954 – 1960 27
المبحث الثاني: مواقف الدول الغربية من الثورة الجزائرية 1954 – 1960 38
المبحث الثالث: دعم الحلف الأطلسي لفرنسا ورد فعل ح. م. ج. ج (1954 – 1962) 50
1- دعم الحلف الأطلسي لفرنسا 50

2- رد فعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 54

الفصل الثالث

علاقة الثورة الجزائرية بالمعسكر الاشتراكي الشرقي (1954-1962)

المبحث الأول: تطور موقف السوفياتي من الثورة الجزائرية (1954 – 1962) 60

المبحث الثاني: دعم دول أوروبا الشرقية للثورة الجزائرية (1956 – 1962) 67

المبحث الثالث: التأييد الصيني للثورة الجزائرية (1955 – 1962) 75

المبحث الرابع: تدويل القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة (1955 – 1962) 80

خاتمة 90

ملاحق 93

المصادر والمراجع 97

فهرس المحتوى 109